جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور القبيلة في العملية السياسية في ليبيا بعد 2011م

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

خلايفة سفيان

اشراف الاستاذة:

أ. بلقاسمي رقية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بوحريس محمد	جامعة العربي التبسي – تبسة	رئيساً
أ. بلقاسمي رقية	جامعة العربي التبسي – تبسة	مشرفاً
د. كيم سمير	جامعة العربي التبسي – تبسة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول تعالى في محكم كتابه ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

فالحمد لله الذي يقل مع جلاله حمد الحامدين، والشكر له على ما تفضل وأنعم والصلاة والسلام على خير المرسلين، نبي الله الأكرم.

ونتقدم بالشكر إلى من رسم لنا طريق النجاح ورعى هذه الثمرة منذ أن كانت فكرة في الأذهان إلى غاية اخراجها في هذه الصورة.

إلى الأستاذة: بلقاسمي رقية

خلايفة سفيان

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
فهرس المحتويات	II
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي	
المبحث الاول: ماهية القبيلة	6
المطلب الأول: مفهوم القبيلة	6
المطلب الثاني: تطور مفهوم القبيلة	8
المطلب الثالث: القبيلة والدولة	10
المطلب الرابع: تأثير سرعة التحولات المعاصرة على القبيلة	12
المبحث الثاني: مكونات العملية السياسية	14
المطلب الأول: الأحزاب السياسية	14
المطلب الثاني: جماعات الضغط	16
المطلب الثالث: المجتمع المدني	18
المبحث الثالث: مفهوم العملية السياسية وتطور علاقتها بالقبيلة	23
المطلب الأول: مفهوم العملية السياسية	23
المطلب الثاني: التطور التاريخي لعلاقة القبيلة بالعملية السياسية	24
الفصل الثاني: توزيع القبائل في ليبيا	
المبحث الأول: التوزيع القبلي في ليبيا	29
المطلب الأول: القبائل العربية	29
المطلب الثاني: القبائل الأمازيغية	31
المطلب الثالث: جماعات وعائلات من أصول متفرقة	31

المبحث الثاني: مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي	34
المطلب الأول: القبلية وخصوصية بناء الدولة في ليبيا	34
المطلب الثاني: دور القبيلة أثناء حكم القذافي	36
المطلب الثالث: دور القبيلة في الانتفاضة الليبية	40
الفصل الثالث: حضور القبيلة في المشهد السياسي الليبي	
المبحث الأول: الهيئات السياسية في ليبيا بعد 2011	47
المطلب الأول: المجلس الوطني الانتقالي:	47
المطلب الثاني : المؤتمر الوطني العام	50
المبحث الثاني: تقييم اداء القبيلة داخل الهيئات الحكومية :	53
المطلب الاول : القبيلة في قلب المشهد السياسي (مصراتة)	53
المطلب الثاني: قبائل بنغازي في قلب المشهد السياسي الليبي	60
الخاتمة العامة	63
قائمة المصادر والمراجع	66

مقدمة عامة

مقدمة عامة

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ القدم أشكالا مختلفة من التنظيمات السياسية هدفت إلى تنظيم حياتها وشؤونها العامة، وقد إزدهرت واتسع نطاقها متجاوزة نطاق الأسرة والعشيرة إلى تنظيم أوسع وأشمل لنمط جديد من التنظيم والسلطة، عام في مظهره، عمومي في توجهه، يمارس بصورة أوسع إدارة وتنظيم شئون المجتمع، وفق قواعد حددها لتنظيم هذه الشؤون، فكان ذلك إيذانا بظهور المجتمع المنظم المستقر، وبظهور الدولة، وظهور كيان جديد يتولى السلطة العامة، ويدير شؤون الحكم والأمن في المجتمع الإنساني، وقد ظهر هذا النمط منذ أقدم العصور في نماذج كثيرة متعددة في الشرق والغرب سواء كان ذلك في أمثلة ونماذج المدن اليونانية القديمة، أو في الحضارات الأكثر عراقة من هذه المرحلة على نحو ما عرف عن الحضارات المصرية والأشورية والبابلية وحضارات المشرق الأدنى.

وقد ظهرت القبيلة في المجتمعات العربية قبل ظهور التكوينات القطرية الحديثة والحدود الجغرافية والسياسية للدول العربية، فقد كانت القبيلة تمثل الكيان الجامع لكل مجموعة أو تجمع بشري متجانس، حيث كان أفراد القبيلة يجتمعون في مكان واحد يقودهم زعيم القبيلة بما له من إمكانات شخصية مميزة، والقبيلة تكوين إجتماعي موجود في حياة بعض الشعوب الأخرى غير العربية وقد تتسع وتتشعب القبيلة إلى فروع وبطون وافخاذ وأحيانا تتولد قبيلة من أخرى، وهكذا نتيجة التزايد عدد أفرادها وإتساع نطاق عملها، قامت القبيلة بلعب دور الحارس لكثير من القيم والأصول في المجتمعات العربية، إلا أن عوامل الحداثة والتطور والمدنية التي شهدتها المجتمعات أحدثت كثيرا من التغيرات الإيجابية، حيث إنصهر الناس وزالت النظرات الضيقة والفوارق العرقية وعلت قيم التعايش وتبادل المصالح والمنافع، ولكن في ذات الوقت إندثرت كثير من القيم الاجتماعية الفاضلة بل طغت ثقافات دخيلة على بعض مظاهر الحياة، نتيجة الإنفتاح الذي تشهده المجتمعات عموما بسبب التقنية والعولمة التي اجتاحت العالم بأسره قاصيه ودائه، ومن هنا تبرز الحاجة للموازنة ما بين التعاطي مع المدنية والحداثة وتداعياتها المتجددة والتمسك بالأصول والتراث بتغليب المصالح على المفاسد، وفي ضوء ما تسعى إليه هذه الدراسة من أهداف تتعلق بقراءة وتحليل دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية، للوقوف على أبعاد هذا الدور من خلال تسليط الضوء على مفهوم القبيلة كتنظيم سياسي وإجتماعي أثر أو يؤثر على الأنظمة السياسية من خلال تعزيز المشاركة السياسية أو إنخفاض مستوياتها أو تشكيل أحد جماعات الضغط التي تحاول التأثير على النظم السياسية بإتجاه الإصلاح والتغيير أو لتحقيق بعض المكاسب السياسية

والاقتصادية، وقد برز دور القبيلة بشكل فاعل في المجتمعات العربية في بعض الدول ومنها جمهورية اليمن ، وذلك للوصول إلى فهم مستفيض لآليات تأثير القبيلة كأحد جماعات الضغط المؤثرة على النظام السياسي بكافة جوانبه السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، من هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الدور السياسي للقبيلة في النظم السياسية العربية كأحد المؤسسات السياسية والاجتماعية التي لعبت وتلعب دورا رئيسية في المجتمعات العربية، وسيتم تسليط الضوء على النموذج الليبي في هذا المجال حيث يبرز الدور السياسي للقبيلة في النظام السياسي الليبي .

شكلة الدراسة وأسئلتها:

أثارت العلاقة بين القبيلة والنظم السياسية إشكالية حوله مستوى تأثير القبيلة في النظم السياسية العربية حيث تشكل القبيلة مكون رئيسي من المكونات ومقومات الدولة في الأنظمة السياسية العربية على الرغم من إختلاف درجة تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بإختلاف الدول العربية، مما يثير إشكالية حول طبيعة العلاقة بين الدولة والقبيلة ومحددات الدور السياسي القبيلة في المجتمعات العربية، وإشكالية تحديد الأدوار السياسية للقبيلة في التحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 وحتى الآن.

أسئلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم تطرح الدراسة الأسئلة التالية:

1. ما العوامل المنشئة والخصائص البنيوية للنظام السياسي الليبي؟

2. ما الدور الوظيفي للقبيلة في تشكيل البنية الهيكلية للنظام السياسي الليبي؟

3، ما طبيعة وأبعاد دور القبيلة في النظام السياسي الليبي كنموذج للأنظمة السياسة العربية؟

أهداف الدراسة:

تتوخي الدراسة تحقيق جملة أهداف منها:

- تحليل للنظام السياسي الليبي من حيث العوامل المنشئة وخصائصها البنيوية.

- الوقوف على الدور الوظيفي للقبيلة في تشكيل البنية الهيكلية للنظام السياسي الليبي.

– تسليط الضوء على الدور السياسي للقبيلة في بناء النظام السياسي الليبي.

فرضية الدراسة:

– الفرضية التي تنطلق منها الدراسة وتحاول التثبت من صحتها تذهب إلى أن القبيلة لعبت دورة مؤثرة في تشكيل البنية الهيكلية للنظام السياسي الليبي، ومن هذه الفرضية يتفرع إفتراض آخر مفاده :

أن القبيلة كان لها دور مؤثر في تشكيل النظام السياسي الليبي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كونها تحاول بيان الدور السياسي للقبيلة في النظام السياسي الليبي في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها مختلف هذه الأنظمة في مرحلة الإحتجاجات العربية مما يبرز أهمية دراسة دور القبيلة كمحدد سياسي في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين المؤسسات داخل الدولة، كذلك تبرز أهمية الدراسة من أهمية الوقوف على مستقبل دور القبيلة في النظام السياسي الليبي في ضوء التحديات التي تواجهها الدولة، وبناء الدولة في المستقبل في ضوء ما تمتلكه من مقومات كمؤسسة فاعلة في الدولة كباقي مؤسسات المجتمع المدني.

وبشكل أكثر تحديدا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال:

1– توفير مادة علمية حديثة تساعد الباحثين والمختصين على فهم دور القبيلة في السياسية الليبية.

2– رفد المكتبة العربية بدراسة منهجية تضاف للدراسات السابقة في هذا الموضوع حول الأنظمة السياسية العربية.

3– من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في فهم التحولات في دور القبيلة في النظام السياسي الليبي بعد مرحلة ما سمي بالربيع العربي 2011.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي

المبحث الاول: ماهية القبيلة

المطلب الأول: مفهوم القبيلة

من المعروف أن العرب تراثا قبليا غنيا باعتبار أن هذه الوحدة الاجتماعية المحورية صاحبت مختلف مراحل تاريخ العرب، لقد أفرد الدارسون لمصطلح القبيلة مؤلفات وأبوابا ومحاور، فالتعريفات الحديثة استندت إلى معنى التجمع الواسع المستند إلى الجد المشترك، فالتعريف العربي للقبيلة بتميز بالدفة من خلال الاتفاق على أنها تمثل جزءا يندرج في إطار تصنيفات أخرى متدرجة، فللعرب تقاليد عريقة في علم الأنساب، ويقوم التعريف عادة إلى اعتقاد المجموعات القبلية في انتمائها إلى جد مشترك، التماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع[1].

والقبيلة عائلة كبيرة تستند إلى سلالة متوارثة تمتد إلى جد واحد، وقد يكون الجد الخامس أو أكثر لكنه لا يكون أقل من ذلك، يحمل الجد معنى خاصا في ذاكرة أحفاده يتواطئون عليه، ويغلب على هذه الأنواع من المعاني أن تكون أسطورية وتقوم على خيال عريض، وتكون شفاهية وهي في إطار المرويات المتوارثة، وبما أنها شفاهية فإنه يغلب عليها الاختلاف وتقع في دائرة التنافس والمباهاة بين الأطراف لأنها عرضة للتداخل والتقاطع، ويحدث فيها شيء من المساس بالغير، إذ لا يمكن مديح الذات إلا بانتصارها على الأخر وهو عادة أخر مجاور ومعروف باسمه وتاريخه[2].

في اللغة يذكر ابن منظور في لسان العرب: القبيلة من الناس من أب واحد ومعناها الجماعة، حيث يقال لكل جماعة من واحد قبيلة، ويقال لكل جمع من واحد قبيل، كما يذكر أيضا أن الكلبي يرى أكثر من القبيلة ثم القبيلة ثم البطن ثم الفخذ، واشتق الزجاج القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أنها أصناف وكل صنف منها قبيلة والقبيلة هي جماعة من الناس يكونون من ثلاثة فصاعدا[3].

---

[1] أمير خرشانى وعادل بوكلوة، الأبعاد السياسية الظاهرة القبلية في المجتمعات العربية دراسة حالة اليمن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014، ص10.

[2] عبد الله محمد الغذامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص ص 112-113.

[3] أحمد بوزارة، الانتماء القيلي وعلاقته بالانتخابات محليات 2012 بلدية عين فتاح (تلمسان) أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017 ، ص17.

وتعرف الموسوعة العربية الميسرة القبيلة باعتبارها تتكون من مجموعة من الناس يمتلكون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم"[1]، بالنسبة لابن خلدون، لا تتحدد القبيلة بالنسبة لابن خلدون بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، كما حدد ذلك الأنثربولوجيون الكلاسيكيون. إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطى وهميا لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهو النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء[2]. والقبيلة عنده هي البدو، والبدو أقرب إلى الخبر كما يقول وذلك لأنهم أقرب إلى الفطرة ومعاشهم يقوم على الضروري لم يدخلوا بالكمالي والترفي وبما أن حياتهم تقوم على الفطرة والضرورة فهم على عكس الحاضرة التي دخلت في الترف المعاشي، كما أنه يرى البدو أشجع من الحضر لأن الحاضرة وكلوا أمر حمايتهم للوالي وجند السلطان، وهذا جعلهم يركنون إلى الدعة، بينما ليس لدي البدو حامية تحرس الحمى ولذا صار أمر الحراسة والمدافعة لهم بأنفسهم أفرادا، وجماعة، ولذا تدربت أنفسهم على الحمية وصارت الشجاعة جزءا من يوميات حياتهم وهم أكثر بأسا في عدم الانقياد وتقليل الأحكام على نقيض الحاضرة. ويفرق ابن خلدون بين أهل الإبل وأهل الغنم حيث يكون أهل الإبل أشد بداوة وبالتالي أعلى في الشجاعة مثلما هم أكثر صفاء في نسبهم لقلة اختلاطهم.

حديثا، يعطي الأستاذ فيليب خوري وصفا دقيقا لبنيات القبيلة وركائزها عندما يصفها بأنها نظام وهي الأهل في المجتمع البدوي، فكل خيمة تمثل أسرة والمعسكر المكون من عدة خيام يسمى حيا، وأعضاء الحي الواحد يسمون قوما، ومجموعة الأقوام القريبة النسب يكونون قبيلة، يخضعون الرئيس واحد وهو أسن أعضاء القوم، يتداعون إلى الحرب بصوت واحد، ويضيفون كلمة بني إلى الاسم الذي يجمعهم، ويتكلمون لغة واحدة وينتمون إلى أصل مشترك، كما يشتركون في ملكية منطقة من الأرض[3].

---

[1] محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص54.

[2] نفس المرجع، ص 56.

[3] الهواري بلعباس، المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية (دراسة نظرية تطبيقية مقارنة) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2010، ص ص 25-26.

المطلب الثاني: تطور مفهوم القبيلة

تطور مفهوم القبيلة لذى الباحثين بحسب تطور دور وظيفتها تماشيا مع التطورات التي اعترضتها لذلك لن تحاول التوسع في هذا الشأن وسنقتصر على بعض التعاريف المختصرة.

نجد في قاموس علم الاجتماع ثلاثة مفاهيم:

1- هي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبلديات والعشائر وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية.

2- هي وحدة متماسكة اجتماعيا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية[1].

من حيث المفهوم فالقبيلة مفهوم متداول وذو دلالة جلية في التعبير العربي عن التنظيم الاجتماعي القائم على القرابة والعصبية، لكن هذه الرابطة بين أعضاء المجموعة القبلية العربية لم تتحدد بالقرابة الدموية فقط، بل كثيرا ما حددتها "الرابطة السيكولوجية" كما سماها الجابري تفسيرا لابن خلدون وتحكم فيها "التضامن الآلي" كما صوره دوركايم[2]، ولا تتحدد القبيلة بالنسبة لابن خلدون بكوها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، كما حدد ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون، إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطى وهميا لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهو النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء[3].

وبالتالي لا يكفي فهم القبيلة كأنها نواة تاريخية غير متغيرة يجري حولها التطور الاجتماعي والتاريخي كأنه غلاف يحتويها دون أن تتبدل، وهذا هو في الحقيقة افتراض من يعودون إلى لابن خلدون لكي يفهموا أي شيء وليجيبوا على أي سؤال حول الحاضر العربي... وترى أن القبيلة قد تغيرت بتحولها إلى عشيرة غير متنقلة في المكان، كما ندعي أنه في الكثير من حالات التاريخ المدني الطويل، اضمحلت العشيرة، ومن ناحية أخرى

[1] نفس المرجع، ص 85.

[2] محمد نجيب بوطالب، ميسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص58.

فإنها حيث بقيت قد غيرت ملامحها ووظائفها بشكل جعلها متأثرة بيني اجتماعية وسياسية غير عشائرية بقدر ما هي مؤثرة فيها[1]، الشيء الذي أثر على مفهوم ومعنى القبيلة، فلم تعد تتحدد بذلك الحيز الجغرافي.

فاليوم أصبحت "القبيلة" في نظر البدوي وطن[2]. لقد انتسب إلى القبيلة وليس إلى المكان لقد تنقل في المكان بحثا عن مصادر الحياة، أما القبيلة فهي وطنه الذي يتنقل فيه، ولكن بعد التوطن الحضري والزراعي لم تعد هي الوطن، بل باتت سقفا ذهنيا شكل التنظيم الاجتماعي في الوطن وكان أولا الحفاظ عليها في المدينة رغم غياب أساسها الاجتماعي والاقتصادي الرعوي، وتخصص عائلات بمهن مثل التجارة والعسكرية وغيرها، وعندما انفصل التنظيم السياسي في الدولة عن القبيلة والعشيرة برزت انتماءات سياسية من نوع القومية وحتى الحزب السياسي، فقد قاومت القبيلة هذه النزعة بمصادرة ولاء الأفراد منها لصالح بنى اجتماعية وسياسية أخرى.

والظروف الإيكولوجية تعد مرحلة هامة في تشكل التضامن القبلي لحماية الذات من الأخطار وتأمين المعيشة كما يراها إيفينز بريتشارد Evans Britchard أن القبيلة هي الفاعل في النسق السياسي الذي تحدد ملامحه الظروف الإيكولوجية والمعاشية، ولكن هذا المنظور يبقى غير كافي، فهي تتطلب عامل النسب والقرابة والانحدار من أصل واحد، فالرابطة الدموية تمثل الاستعداد القطري الطبيعي للأفراد للانتظام في إطار قبلي فبحكم ذلك يندفع الفرد إلى نصرة قريبه في الدم كنزعة طبيعية بشرية.

تنطلق القبيلة في المرحلة الأولى من حيث العدد من جد مشترك لكن ذلك يعد غير كاف بالنظر إلى التحولات التي تطرأ عليها، فهي تكون منحدرة من جد واحد، ثم ليس هناك مانع من أن تختلط مع مجموعات أخرى بسبب المصاهرة والتحالف والولاء، وبالتالي النسب للقبيلة لا يعني بالضرورة القرابة الدموية، فيبقى الانتماء إلى جد مشترك أمر وهمي والنسب في معناه الواسع الرمزي هو الإطار الحقيقي للقبيلة[3] يستند إلى المجال الإقليمي الذي تلتحم عليه الجماعة القبلية، وهناك عدة باحثين خلصوا إلى نفس هذه النتيجة، فمثلا جاك بيرك J.berque يرى أن الالتجاء إلى جد واحد مشترك ما هو إلا مجرد وهم، وتوصل دوركايم E.Durkeim إلى نفس الاستنتاج، حيث يعتبر أن القرابة تتكون في الحقيقة بفعل التزامات حقوقية

[1] عزمي بشارة، في المسألة العربية (مقدمة لبنان عربي ديمقراطي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 113-114.

[2] www.revues.univ.orgla.dz

[3] ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب، دار إحياء التراث العربي، (د.ت) ص 130.

وأخلاقية يفرضها المجتمع على بعض الأفراد، ينتمي هؤلاء الأفراد إلى مجموعات يكون أعضاؤها عامة منحدرين من أصل مشترك أو يعتقدون ذلك، ثم تتغير مع مرور الوقت حسب عدد أعضائها وحسب السكن، فالقرابة بهذا الشكل لا تحمل سوى علاقة واهية مع النسب الدموي، فهولاء الباحثون يأكدون على القرابة داخل القبيلة أنها اجتماعية أكثر منها قرابة دموية.

ويستخدم ميشال ميفزولي M. Maffesoli مصطلح القبيلة كتعبير عن إشكاليات المجتمع ما بعد حدائي مشيرا إلى تشكل جماعات متضامنة فيما بينها داخل المجتمع. إنه مفهوم ما فوق فردي بطرح كنقيض للنزعة الفردية، فمعظم الباحثين في علم الاجتماع يطلقون مفهوم القبيلة على المجموعات المتقابلة والتي تكون في دوائر شبه مغلقة متناقضة المصالح، فهذا الاستخدام القبيلة يتجاوز المفهوم التقليدي للقبيلة المرتكزة على القرابة الدموية إلى قرابة تخصصية أو مصلحية.

في مجتمعنا العربي اعتمد الباحثون في العلوم الاجتماعية إلى توظيف مفهوم القبيلة Tribologie التفسير الآلية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي وتتحول إلى ميادين للعمل السياسي وفي مجالات للتنافس على السلطة، ويؤكدون على انبعاث النزعة القبلية كمفهوم يتزامن مع فترات تأزم القبلية كبينة اجتماعية وتحرك باعتبارها تعبيرات عن الهويات المحاصرة[1]، وما يساعد على ذلك ضعف البني والهياكل البديلة على استيعاب الأفراد حسب أهدافها، وبالتالي تأخذ أشكالا مختلفة تأكد استمراريتها في كثير من الأحيان كالنزاعات الجهوية، وأحداث القبائل الإثنية والمذهبية وغيرها من الأحداث مثال ذلك، والقبيلة بتعبير محمد بوخبزة تظهر على أنها قبل كل شيء، مجموعة مصالح قد تحققت أو يجب الدفاع عنها أو مزايا جديدة يطالب بها[2].

المطلب الثالث: القبيلة والدولة

إن سياسة التحديث التي سعت من أجلها النخبة الحاكمة، كان هدفها خلق إنسان حديث، من خلال تبني سياسة التصنيع والتنمية وشق الطرقات التي شجعت الهجرة الريفية إلى المدن، والتي كانت في بداية الأمر بإحلال الأهالي مكان المستوطنين بعد الاستقلال ثم الهجرة في سنوات التسعينيات بعد تدهور الوضع الأمني في القرى والأرياف بعد دخول البلاد في دوامة العنف مباشرة وبعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 من

[1] بن بوب محمد، الدولة والقبيلة في الجزائر، ص 22.

[2] Mohammed Boukhobdza, L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie, de l'ordre tribal en désordre colonial.O.P.U. Alger, 1982, p67.

طرف السلطة، والهدف من حركة التمدن في الدول العربية، إخفاء التكوينات الاجتماعية التقليدية والريفية باعتبارها انتماءات أولية لصالح انتماءات حضرية بمعايير عصرية ضمن تنظيمات المجتمع المدني ، لكن الدراسات السوسيولوجية والانتربولوجية على بعض المدن بعد إجراء معاينات أثبتت حالة ترييف المدينة[1] ويظهر ذلك من خلال مزاولة بعض الأعمال والنشاطات الريفية كممارسة تربية المواشي وبعض الحيوانات الأخرى، وانتشار البيوت القصديرية، والفلاحة... إلخ فقد تحولت المدن بموجب هذه الحالة إلى مراكز التجمعات بشرية ذات امتدادات مرتبطة بالمنظومة الريفية التي كانت عليها قبل الهجرة إلى المدينة كما عملت الدولة أيضا بإنشاء السكنات الاجتماعية والتشغيل والسكن الفردي من أجل تفكيك بنية الأسرة الريفية الممتدة إلى أسر نووية[2]، وبالتالي القضاء على رابطة الولاء للعائلة الكبيرة، وذلك بعدم العودة إلى الثقافة الريفية البالية التي تعتمد على الوسائل التقليدية في شتى الميادين، لكن وانطلاقا من الواقع، كشفت بعض الدراسات على احتفاظ العمال الصناعيين الذين ينحدرون من أصول ريفية بعقلياتهم وعدم اندماجهم في النسق الاجتماعي، والمؤشر على ذلك تردد العمال على مواطنهم الأصلية، وشدهم الحنين إلى ذويهم في عدة مناسبات كالحصاد، وجني المحاصيل، والمشاركة في إقامة الولائم ومنها الوحدة ... إلخ

إنها العودة إلى الأصل التي يشيد بها العمال والتي تتلخص في مضمون لم شمل العائلة وصلة الأرحام، وفي المقابل تشيد العائلة بالفرد الناجح الذي يسكن في المدينة ويشغل مناصب إدارية، وهذا ما زاد القبيلة توسعا وامتدادا، واستغلال الأقارب وتوظيفهم لصالحها[3].

إن الحفاظ على الانتماء الأولي العائلي والقبلي والجهوي عوض "الغربة"* كما يعبر عنها ضمن المجتمع الريفي، أدى إلى مواجهة صراع قيمي يعيشه النازحون بعد اصطدامهم بالواقع الحضري ذو الطابع الصناعي[4].

---

[1] بن يوب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[2] طيبي غماري، الهوية في العمل في المرحلة الراهنة للمجتمع الجزائري، دراسة حالة.

[3] طبي غماري، مرجع نفسه، ص 412.

* الغربة: تعني إقامة الفرد في غير موطنه من أجل العمل.

[4] فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص 129.

المطلب الرابع: تأثير سرعة التحولات المعاصرة على القبيلة

تأثرت القبيلة كسائر مكونات المجتمع بجملة من التغيرات الحاصلة في المجتمع، فقد تغير دورها وصورها النمطية لدى المجتمع بشكل متفاوت حسب طبيعة كل مجتمع، ساهم انتشار التعليم لدى كل فئات المجتمع في إحداث ثورة كبيرة في كل مناحي الحياة، وأول انعكاس لانتشار التعليم كان على مستوى مراجعة القيم والمعايير التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع وانعكس ذلك بالضرورة على تغيير أدوارها الاجتماعية وإعادة ترتيب توزيع السلطة، وعلى رأس تلك التغيرات تحولت الأسرة من نمط الأسرة الممتدة المكونة من الجد والجدة والأعمام والأبناء إلى استحداث نموذج الأسرة النواتية التي تتكون من الأب والأم والأبناء، وهذا ما أحدث تحولا كبيرا في حراك المجتمع بحيث تراجعت سلطة العائلة الممتدة والتي كانت في غالبيتها تعيد إنتاج القيم العائلية على سائر الأفراد، وأصبح الأبناء ينفردون بالقرارات المصيرية التي كانت حكرا على كبار الأسرة الممتدة، وهي في غالبيتها تعيد إنتاج القيم التقليدية وتكرس الولاء لمنظومة البنى التقليدية وعلى رأسها القبيلة والعشيرة، وكان لهذا التحول في نمط الأسرة دور كبير في تعديل دور المرأة حيث خرجت إلى العمل بعد تميزها في التعليم وأصبحت تزاحم الرجال في شتى مجالات العمل، الأمر الذي أدى إلى إحداث زلزال في نمط العلاقات الاجتماعية في المجتمعات ذات ثقافة ذكورية في غالبيتها.

ومما ساعد على تغير الأدوار الاجتماعية تعقد الحياة الاجتماعية وتطور القضاء المهني بشكل سريع جدا بفضل تقسيم العمل والتطور التكنولوجي الحاصل وارتفاع عدد السكان ما أدى إلى زيادة حاجياتهم، فكان حتما على المجتمع مسايرة هذه التطورات، وإلا انعكس انسجامه وتوازنه وعاش اضطرابا ونزعات قد تؤدي إلى التصادم والصراع، واحتاج المجتمع إلى استحداث مهن جديدة، وتوزيع اقتصادي مغاير وأصبحت السلطة المركزية هذا من خلال هذه العوامل مطالبة بإيجاد آليات لتسيير هذا التعقيد المتزايد في الحياة الاجتماعية.

إن هذه العوامل السالفة الذكر، ساهمت في اضطراب القبيلة للتنازل عن جزء من المعايير والقيم التي كانت تعتمدها، فإذا كان شيخ القبيلة والأعيان في السابق يشكلون مرجعية دون منازع، فقد ظهر فاعلون جدد نافسوا شيخ القبيلة وسحبوا في كثير من الأحيان مرجعيته وجزء من سلطته مثل رجال السياسة كما كان للإستقرار والأمن دور رئيسي في التقليل من دور القبيلة في المجتمع أو على الأقل الإضعاف من نفوذها، لأن الحاجة للقبيلة تزداد كلما كان هناك خطر خارجي فيحتاج أفراد القبيلة للاحتماء بها، حيث أشار ابن خلدون

إلى هذه النقطة عندما ذكر بأن رجل المدينة لا يمكن أن تصنع به حضارة أو ملك لأنه يعتمد في تأمين نفسه على الغير خلافا لرجل البادية الذي يتمتع بخشونة تنسجم مع أدواره الاجتماعية مما يجعله أهلا لتحقيق الغلبة، وبالتالي تحقيق الملك للقبيلة الغالبة التي تتمتع بعصبية قوية، واستحداث آليات تنظيم المجتمع عن طريق منظومة إدارية تخضع لجملة من التعديلات، حيث انتقلت الإدارة من الطابع المركزي إلى اللامركزية وظهرت الإدارة المحلية بكل تحلياتها لتظهر مفاهيم جديدة مثل الالتزام بالمنظومة القانونية والاحتكام للمنظومة القضائية وجملة العقوبات القانونية الجزائية التي أصبحت تعد من العقوبات المادية والمعنوية التي كانت تعتمدها القبيلة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أدى التوزيع الجغرافي للأفراد إلى إعادة ترتيب سلطة القبيلة وأصبح الكثير منهم يقيمون خارج جغرافية القبيلة مما يسمح بالتخلص أو على الأقل التقليل من سطوا على هؤلاء الأفراد، إضافة إلى الزواج المختلط بحيث أصبح أفراد من القبيلة يتزوجون من خارج القبيلة، وبالتالي اختلاط الأنساب ويصبح من الصعب المحافظة على الانتماء الأصيل للقبيلة.

ويبقى كذلك الانتشار الواسع لوسائل الإعلام مع كل ما توزعه من قيم وأفكار ومعايير مساهما في تراجع سلطة القبيلة، وتراجع سطوتها، ومن خطورة وسائل الإعلام على القبيلة أيضا انتشار الفردانية وثقافة الاستهلاك بما فيها قيم ثقافة البلاد المصدرة، فالواحد منا أصبح يشعر بالاختلاف عن الجيل الذي يبعده ربما بأقل من عشر سنوات (10 سنوات)، لأن ثقافة القيم التي يتلقاها الأفراد غزيرة جدا وتستعين بالتطور التكنولوجي الهائل، أي يمكن القول أن الفرد أصبح رهينة للواقع الافتراضي الذي سرعان ما يتحول إلى واقع ملموس عندما يتشبع الفرد المتلقي بتلك القيم[1].

[1] المرجع السابق، ص131.

المبحث الثاني: مكونات العملية السياسية

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية أحد المؤشرات المهمة والدالة على مستوى التطور السياسي للمجتمعات، حيث تحتل مكانة في الحياة السياسية المعاصرة، وتشكل الأحزاب السياسية بؤرة اهتمام مشتركة لدى معظم الباحثين، باعتبارها أحد البني المحورية الأساسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع[1].

وتتعدد تعريفات الحزب السياسي وتختلف، إلا أنه من الملاحظ أن الأحزاب ظاهرة سياسية مركبة، بمعنى أننا لا نستطيع النظر إليها من وجهة نظر واحدة، فالأحزاب مثل باقي الظواهر السياسية يمكن أن تكون لها مدلولات متعددة مما يجعل عملية التعريف بالغة الصعوبة[2]، مع ذلك يمكن أن يوصف الحزب السياسي من خلال الغرض الذي أنشئ من أجله، شخصية أعضائه، هيكله، أو الوظائف التي يؤديها. ويرى رجل الدولة الانجليزي "ادموند بيرك Edmund Burke" إن الحزب هو مجموعة من الرجال اتفقوا على مبدأ يمكن من خلاله خدمة الصالح الوطني[3].

ويقصد بكلمة (حزب) في اللغة العربية القسم أو الجزء، وكذلك الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة[4]. أما كلمة (parti) باللغة الفرنسية فإنها تحمل دلالة تاريخية حيث كانت تطلق على الفئات التي كانت تتوزع الجمهوريات القديمة وعلى الرمز (clan) التي تتجمع حول أحد قادة المرتزقة في ايطاليا إبان عصر النهضة، و أيضا على النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية وكذا اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية والتنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة[5]. أما كلمة حزب (party) في اللغة الانجليزية فهي مشتقة أصلا من كلمة part والتي تعني باللغة العربية جزء أو قسم[6]، أما من حيث الأصطلاح فإن اختلاف الأسس والمنطلقات لكل حزب وتنوع الأدوار التي يقوم بها

---

[1] إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة: دراسات في المذاهب والنظم القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص. 367.

[2] رعد صالح الأتوسى، التعددية السياسية في عالم الجنوب (عمان: دار مجدلاوي، 2006)، ص. 55.

[3] Carlton Crode, Introduction to Political Science (Tokyo: M.C. Graw-Hill, 3rd ed. 1976), p. 298.

[4] ابن منظور، مرجع سابق، ص. 360.

[5] Maurice Duverger, Sociologie de la Politique (Paris: Presses Universitaires des France, 1973), P.6.

[6] Yves Meny, Idéologie, Partis Politiques et Groupes Sociaux (France: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1989), P. 405.

سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية تجعل من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق وموحد، ولهذا سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف حتى نستخلص فكرة عامة وشاملة حول مفهوم الحزب من هذا الجانب.

* **المدلول التنظيمي**: نلاحظ أن موريس ديفرجيه Maurice Duverger يتزعم هذا الجانب حيث يقول: "الحزب السياسي جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط يقوم على أساس تدريجي هرمي"[1]. وينحو بيار ويقني P.Wigny" نحو "ديفرجيه" حيث يقول: "أن الحزب تنظيم دائم ممثل لجزء من الرأي العام لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي". كما يركز "ألدر سلفد .eldersrveld S.J" على البناء العام للحزب ويقول: "الحزب السياسي هو جماعة اجتماعية، نظام له هدف ونشاط مرسوم، تتكون هذه الجماعة من أفراد متفقين على أدوار محددة ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذه المجموع المحدد والمقابل للتعريف، وبالتالي فهو تنظيم وبناء"[2].

أما "ماكس ويبر M. Weber "فيذهب إلى أن اصطلاح الحزب السياسي: "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، يقوم على أساس الانتماء الحر ولهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق الأمرين معا"[3].

* **المدلول الإيديولوجي**: ويركز هذا المدلول على الأفكار والمعتقدات والأهداف التي يقوم عليها الحزب ومن أهم رواده "ادمونك بيرك E. Burke " و"هالسن كلانس H. Kelsey"، حيث يؤكد أن الأحزاب هي عبارة: "عن منظمة اتخذت من أجل العمل لتحقيق مصلحتهم الوطنية وفق المبادئ التي يعتنقونها"[4].

* **المدلول الوظيفي**: وهذا المدلول ينظر إلى الحزب من خلال جملة الوظائف التي يقوم بها ويؤديها ولعل أهم هذه الوظائف على الإطلاق هي وظيفة تولي الحكم[1]. ويحدد "ريمون آرون R.Aron"، الأساس الوظيفي

[1] موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية (بيروت: دار النهار للنشر، ط. 2، 1977)، ص. 178.

[2] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص. 89.

[3] Bernard Brown, Roy Macridis, Comparative Politics, Note and Reading (1996), p. 199.

[4] اليكسيس ديتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، تر. أمين مرسي قنديل، ج. 1 (القاهرة: دار كتابي، 1984)، ص. 12.

كمعيار لتعريف الحزب على أنه: "تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا، من أجل ممارسة السلطة سواء في العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها"[2]. ونجد "جون سارلوت G.Charlot" يركز على أن: "الحزب يقوم على مجموع وظائف غير منقطعة أهمها الوصول إلى السلطة"[3]. وهناك مَن يتوسع في تعريف الحزب بحيث ينطبق على التنظيمات الحزبية في سائر النظم السياسية. فمثلا يرى جيمس كولمان أن الحزب عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي على تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة[4].

المطلب الثاني: جماعات الضغط

أولا: تعريف جماعات الضغط

هناك تعاريف كثيرة لمصطلح جماعة الضغط أهمها التعريف الذي ذكره مووديMoodie)) في كتابه الموسوم "الرأي العام وجماعات الضغط الذي ينص على أن جماعة الضغط هي أية جماعة منظمة تحاول التأثير على سياسات وقرارات الحكومة دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها[5].

أما فاينر (Finer) في كتابه الموسوم "الإمبراطورية المجهولة" ينص على أن جماعة الضغط هي منظمة تهدف إلى التأثير على سياسة الهيئات والمؤسسات الرسمية بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها وهذه المنظمة لا تريد احتلال مراكز القوة والحكم في الدولة[6].

وعرف مينو (Meynoud) الجماعات الضاغطة بقوله "لا توجد جماعات المصلحة في شكل تنظيم للضغط، إلا ابتداء من اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون استخدام التأثير على الجهاز الحكومي، وذلك من أجل تحقيق مطامحها أو مطالبها"[1].

---

[1] محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة: النظرية والنظم السياسية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص ص.287، 288.

[2] Raymond Aron, Démocratie et Totalitarisme (Paris : Collection Gallimard, 1965), p. 177.

[3] Jean Charlot, les Partis Politiques (Paris: Armand Colin, 1971),P. 19.

[4] رعد صالح الأتوسي، مصدر سابق، ص. 56. 3- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص. 184.

[5] Moodie, G. Opinions, Publics and Pressure Groups, George allen and Unwin, London, 1970, P. 61.

[6] F iner, S. The Theory and Practices of Modern Government, London, 1967,P. 5.

كما تعرف الجماعات الضاغطة بأنها "مجموعة من الأفراد يلتقون في أهداف وصفات أو خصائص معينة يسعون الإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صناع القرار تجاه قضاياهم ومطالبهم، وتوجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة[2]. وهنا يمكن التمييز بين جماعة الضغط والحزب السياسي، فجماعة الضغط لا تنوي احتلال مراكز القوة والحكم بل تريد مصالحها عن طريق الضغط على مؤسسات الدولة والمجتمع وإقناعها بضرورة تلبية مطالبها وسد حاجاتها. بينما الحزب السياسي لا ينوي الضغط والتأثير على سياسة الحكومة فحسب بل يريد الوصول إلى الحكم واحتلال مراكز القوة والنفوذ التي من خلالها يستطيع ترجمة أهدافه ومبادئه إلى واقع ملموس يؤدي أدواره الواضحة في تبديل مسيرة المجتمع بما يتوافق مع اديولوجية الحزب ومفاهيمه ومبادئه[3].

ثانيا: أنواع جماعات الضغط

جماعات الضغط تكون على أنواع كثيرة ومتعددة أهمها جماعات الضغط السياسية أو اللوبيات (Lobbies)، وهي جماعات ليس لها إلا مصلحة سياسية بحتة مثل لوبي الكيان الصهيوني الذي يؤثر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ويحملها على تأييد مواقفه العدوانية والتوسعية إزاء الوطن والأمة العربية. ولوبي الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة الذي يضغط على سياسات الدول السائرة في فلك السياسة الأمريكية ويجعلها تؤيد المواقف المنحازة للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للكيان الصهيوني أو يجعلها تؤيد الولايات المتحدة في دعمها للإمبريالية والعنصرية والتدخل السافر في شؤون الدول الصغيرة. وهناك جماعات الضغط شبه السياسية التي تتمثل في المنظمات المهنية والشعبية كنقابات العمال والاتحادات النسوية والطلابية أو اتحاد أصحاب الأعمال في الدول الغربية[4].

وإذا انطلقنا من التصنيف الذي أورده "جبريل ألموند" للجماعات الضاغطة فنجد أنه صنفها إلى أربعة تصنيفات هي على الشكل التالي:

– **جماعات المصلحة الترابطية:** وهي التي تعبر عن مصالح أعضائها في الأساس وهي النمط الشائع.

---

[1] محمد السويدي، مرجع سابق، ص. 114.

[2] ابراهيم درويش، النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص. 201.

[3] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص.196-197.

[4] المرجع نفسه، ص. 197.

– **جماعات المصلحة غير الترابطية:** والتي تكون على أساس جغرافي أو طبقي أو ديني أو لغوي أو فكري أو مهني.

– **جماعات المصلحة المؤسسة:** وتغلب عليها الطابع الحكومي الرسمي، كالبيروقراطية المدنية والعسكرية، لكن العاملين فيها يصبحون جماعة مصلحة حينما يعمدون للتأثير في صانعي القرار لتحقيق منافع خاصة بهم.

– **جماعة المصلحة الفوضوية:** وهي التي تعول على المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب وليس لها هيكل تنظيمي، ويغلب على نشاطها التلقائية والعنف[1].

أما إذا تجاوزن تصنيف "جابريل ألموند" وحاولنا تصنيفها من حيث طبيعتها فسوف نجد أنها تنقسم إلى التصنيفات التالية:

– **جماعات المصالح السياسية:** وهي التي لها مصالح سياسية بحتة، ويطلق عليها اللوبي) كاللوبي الصهيوني.

– **جماعات المصالح شبه السياسية:** وهي التي لها أهداف سياسية واقتصادية في آن واحد كنقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال[2].

– **جماعات المصالح الإنسانية أو الخيرية:** وهي التي تمارس نشاطات متعلقة بحقوق الإنسان ورعاية الطفولة وجمعيات الرفق بالحيوان.

– **جماعات المصالح المهنية:** وهي التي تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أهداف أصحاب المهنة الواحدة[3].

المطلب الثالث: المجتمع المدني

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الهائل والحاسم الذي حدث في الفكر السياسي، خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر بوجه اخص، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث عامة في الانتهاء من أزمة

[1] ابريل الموند و بن نهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر (بيروت: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1998)، ص 156.

[2] مينو جان، تر: بهيج شعبان، الجماعات الضاغطة (بيروت: منشورات عويدات، 1971)، ص 122.

[3] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 167.

العصور الوسطى والتخلص منها، بل وفي إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا والقول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة[1].

أولا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

بات أمرا معروفا أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي، ومع هذا خضع لصيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد. إنها تعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا، يولد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم[2]، وقد دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع المدني والسياسية، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى. وفي اللحظة النظرية التي جعلت فيها تقوم على العقد الاجتماعي، بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابق على الدولة، وقادرا على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقيبها. ومع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة واعتبارها نقيضا لفكرة العقد الاجتماعي وروحه[3].

إن هذا التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، يعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من "أزمنة العصور الوسطى" والتخلص منها، بل في إعلان القطيعة مع النظام القديم الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية، من جهة أولى، ويقضي باعتبار السلطة مطلقة سواء أخذنا بحسب مرجعيتها الدينية أو نظرنا إليها في مرجعيتها السياسية– جملة وتفصيلا، والقول بنظام "جديد" يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، تتمحور في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي. كانت نقطة الانطلاق حالة الطبيعة، بالقول إن الإنسان قد مر بحالتين:

[1] سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث،" في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، السيد حسين وأخرون (محررين) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 41.

[2] أحمد شكري الصبيحي، مرجع سابق، ص. 17.

[3] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص. 63.

حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش داخل المجتمع ويسلك وفقا لأوامره وضوابطه، عبر إقرار التعاقد اجتماعي" بين الموجودين داخل المجتمع[1]. وفي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي، تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية. وفي هذه النظرية، كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، المجتمع المؤسس بناء على التعاقد الاجتماعي. ومن الجدل الدائر بين وجهات نظر فلاسفة العقد الاجتماعي والاختلاف في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة بينهم، اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر وعمقا أكبر[2].

وإذا كان من الطبيعي أن نقول إن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فانه ليس أقل طبيعية أن نقول إن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع ما يبدو أنه خصمها للدود، "الليبرالية" في المصادر والأسس، وعلى الرغم من ذلك فان الاختلاف والتباين بينهما يكاد يكون تاما[3].

وإذا كانت مدرسة القانون الطبيعي، وخصوصا في القرنيين السابع عشر والثامن عشر، قد اهتمت بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة في تصور أعلامها، فان المدرستين الثانية والثالثة قد اهتمتا بالتمييز بين المجتمع والدولة، وان اختلفتا في نمط العلاقة بينهما[4].

المجتمع المدني لدى هيغل، يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة. وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كفرق أو اختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة. وهو ما يميز المجتمع الحديث من المجتمعات السابقة. ومع هذا فان هيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطا للحرية و إطارا طبيعيا لها. وهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون في ما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، فالمجتمع المدني عند هيغل هو مجتمع الحاجة والأنانية. وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة.

---

[1] سعيد بن سعيد، مرجع سابق، ص 53.

[2] أحمد شكري الصبيحي، مرجع سابق، ص18.

[3] المرجع نفسه، ص.21.

[4] مصطفى كامل السيد، مصدر سابق، ص. 643.

يقول بوبيو إن المفهوم الهيغلي عن المجتمع المدني هو من أحد جوانبه أرحب من المفهوم الذي سيصوغه ماركس، ومن أحد جوانبه الأخرى أضيق. فهو أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يضم الإدارة والقضاء ودائرة الشرطة التي سيعزوها ماركس إلى الدولة. وهو أضيق لأن المجتمع المدني لدى هيغل يمثل الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة، ومن ثم لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات قبل التولية[1].

شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، ويرجع هذا إلى محاولته وساطة ووسطية مفهوم المجتمع المدني بالذات، أي إلى تأسيسه على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية، والى عدم التخلي نظريا عن البني العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة، بل اعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى. من هنا تنبع أهمية التعاونية الأهلية الهيغلية في نظرية المجتمع المدني.

أما ماركس وفي سياق نقده المثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم حضارة ومعتقدات.

بكلمة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي، أو الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية. يتطابق المجتمع المدني إذن في المعالم العريضة مع البنية التحتية، وبشرط مستويي البنية الفوقية، الايدولوجيا والمؤسسات السياسية. خضعت الماركسية لتطوير جدي على يد الفيلسوف الايطالي أنطونيو غرامشي، ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظير ماركس، إذ ينظر إلى المجتمع المدني، باعتباره جزأ من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا، ووظيفة الثاني "الدولة" السيطرة والإكراه[2].

[1] جان مارك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، تر. جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص. 185.
[2] Chantal Mouffe, Gramsci and Marxist Theory (London: Rout Ledge and Kegan Paul, 1979), PP. 21- 22.

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة: بنية ومضمونا. ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بني ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على "أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"، بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة[1]، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيغلي للمجتمع المدني. قسم يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة. وفي هذه الحالة يعرف بأنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"[2] وبأنه كذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية. بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل. انه بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه "دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث لـ "المؤسسة": البرلمان والقضاء المستقل و الأحزاب والنقابات والجمعيات[3].

اتجاه يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. انه لا يتمايز من الدولة فحسب، بل يواجهها ويجابهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة[4]. وهذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث، مشروع

[1] عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العري،" ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 226.

[2] سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1991)، ص. 242.

[3] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع. 167 (1993)، ص. 5.

[4] برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص.173.

لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية. ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى أنه ينطوي على العناصر التالية[1]:

العنصر الأول: فكرة "الطوعية" باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

العنصر الثاني: فكرة المؤسسية، وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

العنصر الثالث: يتعلق بالغاية والدور، هذه التكوينات يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، إلى جانب الجمعية. فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

المبحث الثالث: مفهوم العملية السياسية وتطور علاقتها بالقبيلة

المطلب الأول: مفهوم العملية السياسية

هي مشروع سياسي مصاغ من طرف قوى سياسية تؤمن بهذا المشروع براد له أن يترسخ ويستمر، وتتسم مجمل العملية بالاستمرار إلى حين يجسدها نظام سياسي بنسم بنوع من الثبات والاستمرار ويرتكز على دستور حاكم ومنظم له، بحيث أن العملية السياسية هي جزء من المجتمع لأن هذا المجتمع في تطور وتغير دائمين، وبما أن العملية السياسية يجب أن ترتكز على دستور فمن غير الممكن القول بأن الدستور ثابت فهو كذلك تشمله قاعدة التطور والتغيير.

فالعملية السياسية تعرف على أنها مجموعة الأنشطة التي تعبر سعي الأفراد داخل الدولة من أجل الحصول على القوة، والتي تعبر ممارستهم الفعلية للسياسة. وبهذا المعني هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين مختلف الفواعل السياسية في إطار الثقافة السائدة ومجموع الأبنية والمؤسسات السياسية، لذا نجد بأن العملية السياسية هي مؤشر من بين مؤشرات الديمقراطية التي تدل على وجود عملية سياسية تسير بطريقة سلمية

[1] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة ورقة قدمت إلى المجتمع المدني، مصدر سابق، ص. 294.

وسلسة واعتراف جميع القوى السياسية والمجتمعية وقبولهم بمختلف نتائج الانتخابات التشريعة كانت أو رئاسية[1].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لعلاقة القبيلة بالعملية السياسية

إكتظت بلاد العرب قديمة بالوحدات السياسية التي عرفت بالقبائل، التي إلتصق ضمنها الأفراد، حيث لم تعرف بلاد العرب نظام الدولة السياسي، وخلت كذلك من التوافق في اللغة والجنس قبل مجيء الإسلام إليها. في ظل ذلك ظهرت العصبيات القبلية كتعبير عن التعاضد والتعاون بين أفراد القبيلة الواحدة، وكمرجعية عمل يلزم بها الفرد داخل القبيلة، بعيدا عن فكرة إتحاد هذه القبائل في وحدة سياسية واحدة، الأمر الذي أدى إلى تمزق الناس وتشتت أهدافهم، وعملت على ضياع النموذج الأفضل في كل الأعمال، هو ما يجعلنا ملزمين في البحث في هذه الظاهرة، ومدى إشتداد خطرها على المجتمع الذي تسوده، ومن الملاحظ بأن العلاقات بين القبائل تقوم على العصبية مستندة في ذلك على أمرين: القرابة والملازمة، بحيث تذوب (الأنا) في (نحن) التي يشعر فيها الفرد بأنها تحميه، وتدافع عنه ضد الآخرين، فأساس الرابطة العصبية هي المدافعة والمحاماة عن القريب، حيث يظهر الفرد عصبية شديدة للأفراد القريبين من النسب إليه (عصبية خاصة)، والعكس من ذلك، فالعصبية تخف حدتها إتجاه الأفراد البعيدين في نسبهم، ويستغنى عن ذلك بما يمكن أن نطلق عليه المصالح المشتركة للجماعة[2].

قد يكون المقصود من وراء هذه العصبية هو الملك، حيث يشكل الغاية التي تنشأ العصبية من أجلها، وفي هذا يقول ابن خلدون: فقد ظهر أن الملك هو غاية العصبية، وأنها إذا بلغت إلى غايتها حصل للقبيلة الملك، إما بالإستبداد أو المظاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وإن عاقها عن بلوغ الغاية عوائق... وقفت في مقامها إلى أن يقضي الله بأمرة[3].

---

[1] فاطمة مساعيد، التحول الديمقراطي وآلياته، في: الانتخابات والتحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، تحرير: يوحنية قوي وآخرون، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2012، ص337.

[2] الظاهري، محمد محسن، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ط1، مكتبة مدبولي، 2004، ص171.

[3] ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، تحقيق احمد حامد الطاهر، ط1، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004، ص204.

ولا بد من توافر شروط فيمن يرأس القبيلة، ممثلة بالنسب المبين الظاهر، ويعرف من نقاوة الدم "الأصل" وإما بطول المدة المصالح، وكذلك فالحسب وقوامه الأخلاق الحميدة شروط لا بد منها في الرئاسة الخاصة، أما الرئاسة العامة فلا بد من توافر شرط الغلبة بإظهار قوة عصية على غيرها من العصب لتسود عليها. يقول إبن خلدون: إعلم أن كل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم أيضا عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاما من النسب العام لهم... ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلبة وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب"[1].

ويقول إبن خلدون عن العصبية العامة كمؤدي للحصول على الملك، بطريقة الإستبداد أو المظاهرة ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها، طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها... فإن أدركت الدولة في هرمها ولم يكن لها مانع من أولياء الدولة أهل العصبيات أستولت عليها، وانتزعت الأمر من يدها وصار الملك أجمع لها "[2].

ويؤكد إبن خلدون على العصبية كقوة داعمة للدعوة الدينية، التي لا تتم إلا من خلالها بقوله: إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أصل العصبية، وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حدث لهم الإستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء، لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو (عند جميعهم)، وهم مستميتون عليه"[3].

ويعلل الجابري ذلك بقوله: إن الدعوة الدينية تقصي المرجعيات السابقة، وتتحدد حول مرجعية واحدة، ويضيف عاملين يؤديان إلى إضعاف العصبية: الخنوع والضعف، الذي يفقد الفرد القدرة على المقاومة، والتنعم والثراء الذي يبعد الفرد عن الخشونة التي اعتاد عليها الأفراد[4]: ويشير إبن خلدون إلى المراحل التي تمر بها الدولة، من حيث قدرتها على البقاء ضمن مفهوم العصبية فيقول: إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال: لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة... فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، فحسهم مرهف، وجائبهم مرهوب، والجيل الثاني تحول حالهم بالملك (والرفه) من البداوة والحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الإشتراك في المجد إلى إنفراد واحد به...

---

[1] المرجع السابق، ص205.

[2] نفس المرحع، ص206.

[3] نفس المرجع، ص207.

[4] الجابري محمد عابد، فكر ابن خلجون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربي، ص1994، ص148.

فتتكسر صورة العصبية بعض الشيء، وتؤنس منهم المهانة والخضوع... وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية.... فيصيرون عيالا على الدولة.... وتسقط العصبية بالجملة... وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة".

تحدث إبن خلدون عن العصبية بوصفها البناية الداعمة للدولة للفترة التي ذكرها، إلا أن العصبية أصبحت جزئية ظاهرة، كنظام قيم ينصر الأخ فيه أخاه ظالمة أو مظلومة، والأخ قد يكون أخ الرحم أو الأيديولوجيا الدينية أو الحزبية، والخطر القائم هو أن يصبح هذا الشعار هو المحرك للسلوك لدى الأفراد والجماعات.

تشير العديد من الدراسات إلى أن الولاءات القبلية هي من بين أكثر الولاءات رسوخاً في الحياة العربية، مما أدى لظهور تنظيم إجتماعي يقوم على مبدأ قرابة الدم الذي يحدد الولاءات والعصبية، من خلال القبيلة التي غدت وحدة إجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة بذاتها.

لقد كانت وحدة القبيلة في المجتمع الجاهلي تنم عن فئوية دموية جامحة، فكانت بكل جوانبها موضع إهتمام وافتخار، تحت مفهوم: أنصر أخاك ظالمة أو مظلومة، وهو مفهوم قائم على إستظهار القوة والبدائية المقيتة كونه يحمل فئوية الدم ، وتعد القبيلة من أكبر الوحدات المعروفة في المجتمع العربي، والتي تقوم على الإنتساب إلى سلف مشترك، قد يكون افتراضية أو أسطورية. ويعتقد أفراد القبيلة إنتماءهم إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة المعبرة عن تضامنهم وإندماجهم، فأضحت العصبية بذلك مصدرا للقوة السياسية التي تربط بين أفراد القبيلة، التي صارت على مبدأ "أنصر أخاك ظالما أو مظلومة"[1]. وهو مبدأ قائم على قيم العصبية الملزمة.

عرفت المؤسسات القبلية السياسية تغيرات كبيرة في نصف القرن المنصرم، واستجابة لضرورات وإنشاء جهاز دولة حديث، اطرحت النخبة الحاكمة عنها لباسها الإستبدادي التقليدي، وأستبدلت به آلة دولة سلطوية، حديثة ذات كفاءة، وفي الوقت نفسه كان الإقتصاد يتحول من تجارة تقليدية إلى اقتصاد دولة ريفية تعتمد على دخل من النفط فقط، لا سيما بعد فورة أسعار النفط في السبعينات من القرن العشرين). وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الإجتماعية والإقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية،

[1] الجميلي رشدي، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الاسلامية، ط2، بغداد، مطلعة الرصافي، 1976، ص38.

إنما بموازاة النظام، من التدرج الطبقي الإجتماعي يتلائم مع ثقافة إستهلاكية حديثة، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات، وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة.

تعود محاولات إصلاح النظام القبلي إلى فترة الحرب العالمية الأولى، وقد شملت تيارين مختلفين: الأول بقيادة قوى مرجعية المدفوعة بالحماس الديني الأصولي للحركة السلفية، ومن أشكالها: ميليشيا الإخوان القبلية التي سحقها ابن سعود العام 1927. وثمة أشكال حضرية أخرى تجذرت في مصر وسوريا أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وفي فترة البترودلار، وأخذ يعود هذا التيار إلى البروز تحت ستار حركات الإخوان المسلمين، والسلفية، والوهابية.

أما التيار الثاني فيشمل التجار الوطنيين التحديثيين في الطبقة الوسطى، وكان مطلبهم الأساسي السعي إلى إقامة أشكال ديمقراطية دستورية الحكم، على أمل أن يقود ذلك إلى تعديل كيفية عمل النظام ليستوعب المؤسسات الحديثة، ويساعد على فتح إنغلاقات الحراك الإجتماعي، وقد فقد مطلبهم الثاني، وهو الوحدة العربية، زخمه مع هزيمة الناصرية عام 1967، وهو اليوم لا يزال باقية في الدعوة إلى التكامل الإقليمي على مستوى مجلس التعاون الخليجي، على أمل أن يكون ذلك خطوة أولى في الإتجاه الأصلي.

الفصل الثاني:

توزيع القبائل في ليبيا

المبحث الأول: التوزيع القبلي في ليبيا

يتكون سكان ليبيا في الأساس من خليط متداخل من العرقيات من قبائل وعائلات من العرب، والأمازيغ، والفينقيين، والتبو، والطوارق، والأفارقة الزنوج، والأتراك، واليونانيين، والشركس، والإيطاليين وغيرهم، وجميعهم استعربوا لغة ومسلمين ديانة باستثناء أقلية من اليهود هجرت خارج ليبيا، غير أن الملاحظ من الصعوبة بمكان وضع تقدير دقيق لعدد القبائل الليبية، وقد جاءت مساهمة الإيطالي أوغستيني المسحية بذكر العشرات من القبائل[1]، فمن الليبيين من ينتمي إلى قبائل ليبية قديمة ومنهم من ينتمي إلى هجرات وغزوات شهدتها ليبيا عبر التاريخ، فهم إما جماعات رئيسية أو أقليات وعائلات منتشرة هنا وهناك، ويظهر من المشهد الديموغرافي الثقافي والديني في ليبيا أن غالبية المشهد تسيطر عليه الثقافة العربية والإسلامية (اللغة العربية والدين الإسلامي)، فليبيا بعد هجرة جهودها إلى الخارج بين عامي 1948 و 1967 أصبحت أحادية الديانة، كما أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولغة التخاطب المشترك بين عموم سكان ليبيا، ومع وجود لغات ولهجات أخرى محلية كالأمازيغية والتارقية القريبة منها، والتباوية إضافة إلى لهجات عديدة، وكأي شعب من شعوب العالم لا يمكن القول بوجود نقاء عرقي بين السكان، ومع ذلك يجسد التكوين القبلي للمجتمع الليبي القبائل والجماعات المختلفة بشكل كبير، ونحاول فيما يلي استعراض أهم المكونات القبلية أو العرقية في ليبيا، علما بأنه ليس هناك إحصاء أو تعداد في ليبيا على أساس قبلي، كما أن كل مكون رئيسي من هذه المكونات بضم الكثير من القبائل المتفاوتة من حيث العدد، إذ يمكن تشخيص الواقع السكاني العربي والقبلي الليبي في مجموعاته الرئيسية على النحو التالي:

المطلب الأول: القبائل العربية

رغم أن دخول الإسلام إلى ليبيا قد جاء بداية بعام 643 م إلا أن وجود الجنس العربي في ليبيا لم يكن ظاهرة ومؤثرة من الناحية العددية والثقافية على ما يبدو إلا بعد نهاية الألفية الأولى، وبالتحديد بعد الهجرات الجماعية لفبائل بني هلال وبني سليم العربية بداية من عام 1051 م، فلقد كانت ليبيا قبل هذه الهجرة "بربرية اللغة والعادات في أعماقها، وكانت تسترجع شيئا فشيئة التقاليد السياسية البربرية كلما تخلصت من سلطان

[1] أنظر: هنريكو دي أوغسطيني، سكان ليبيا مرجع سابق. ورغم أهمية الكتاب إلا أنه في حاجة إلى تدقيق أكثر، ومع ذلك يبقى العمل
الأكمل والأقرب إلى الواقع في تصنيف وذكر القبائل والعائلات الليبية حتى الآن.

المشرق[1]، كما ساعد على التعريب الكثير من العوامل، وخاصة منها التي تعطي للعرب والمنتسبين للقبائل العربية الأفضلية في الحكم والسمو على باقي الأعراق وخاصة الأمازيغ سكان ليبيا الأصليين، وهو ما دفع الكثيرين من قبائلهم إلى الاستعراب، وربما ادعاء النسب العربي والتخلي عن الهوية الأمازيغية اختيارا أو قسرا.

تتوزع القبائل العربية في معظم مناطق ومدن وقرى ليبيا، وترى بعض القبائل أنها ترتبط بأصول واحدة مثل القبائل المنتمية لبني سليم والمنتشرة في العديد من المدن الليبية، ففي برقة (شرق ليبيا) تعتبر قبائل السعادي (سعادي بني سليم) من القبائل العربية الكبيرة، وتنقسم إلى فرعين رئيسيين هما الحرابي، وتضم قبائل العبيدات والبراعصة والحاسة والدرسة وفايد، والفرع الثاني هو الجبارنة ويشمل قبائل العواقير والمغاربة والمجابرة والعربيات والبراغنة والعبيد والعرفة، أما قبائل المرابطين فقد يكونوا من أصول أمازيغية وعربية وهم بدورهم فرعان (مرابطوا الصدقة ومرابطوا البركة)[2]. ويبدو المشهد أكثر تعقيدة فيما يتعلق بالواقع القبلي العربي في الغرب الليبي، ولكن القبائل العربية منتشرة في معظم مدن الغرب ومتداخلة مع القبائل الأمازيغية وغيرها، كما تنتشر بعض القبائل العربية في فزان وغيرها، ويبدو المشهد مشوشة فبعض القبائل التي تزعم أنها تنتمي لقبائل عربية هي في الأساس قد لا تنحدر من قبائل عربية، كما تزعم بعض القبائل نسبها إلى آل البيت أو التي تسمي نفسها بالقبائل الشريفة[3]، ولسنا هنا بصدد إثبات أو نفي ذلك وهو ما لا يدخل في اهتمامات هذه الدراسة، لكن ما يعنينا هنا هو التأثير السياسي للموضوع، ففي فترات تاريخية معينة كان النسب القرشي يحقق أحد شروط تولي الإمامة أو الحصول على مكانة وامتيازات، وقد يكون ذلك دافعة لدى البعض لزعم الانتساب لآل البيت[4].

---

[1] محمود أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية. مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس: دار الرواد، الطبعة الأولى 2012 ،ص 330

[2] آمال سليمان محمود العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة : محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى
2008، ص72.

[3] على سبيل المثال ذكر أحد المواقع الإلكترونية وجود أكثر من 50 قبيلة من الأشراف في ليبيا!
صفحة الأشراف في ليبيا على الفيس بوك 12 مايو 2012. permalink/com.facebook.www://https

[4] انظر: و ليد فكري، ادعاء الانتساب إلى آل بيت النبي محمد والحق إلهي في الحكم. culture/com.raseef22://http . 16/ 1/2

المطلب الثاني: القبائل الأمازيغية

أو القبائل البربرية وهي القبائل الليبية الأصلية قبل الهجرات العربية، وبخطى البعض بالتقليل من حجم هذه القبائل اعتمادا على إحصاء القبائل الأمازيغية التي مازالت تتكلم اللغة الأمازيغية فقط، فالكثير من القبائل الأمازيغية قد تعربت عبر الألف سنة الماضية ومنها قبائل كبيرة مثل هوارة التي امتد وطنها من صبراتة إلى سرت قبل الاسلام، وزناتة التي اندمجت في قبائل بني سليم وشكلت جزء مهمة منها مثل الرجبان والعلاونة والنوائل وورشفانة، يشار كذلك إلى قبائل أخرى أمازيغية مثل لواتة وزواغة وغيرها[1] ، أما القبائل التي مازالت تتكلم الأمازيغية إلى جانب العربية في تنتشر في مناطق محددة من ليبيا، وهي مناطق حافظت على هويتها الثقافية بمساعدة العزلة الجغرافية كما هو الحال في مدن جبل نفوسه مثل كاباو ونالوت وجادو ويفرن وطمزين وغيرها، أو بسبب العزلة في الصحراء والواحات مثل أوجلة وغدامس وسيوة ومناطق الطوراق (صنهاجة) في الجنوب الغربي الليبي، أو هي مدينة محاطة بالأسباخ والفراغات الديموغرافية مثل زوارة قبل هجرة بني هلال وبني سليم.

المطلب الثالث: جماعات وعائلات من أصول متفرقة

يوجد في ليبيا أيضا العديد من القبائل والعائلات الليبية التي تعود لأصول مختلفة ومنها ما يعود إلى قبائل وجماعات مثل التبو والطوارق وأصول زنجية أو شامية أو تركية أو شركسية أو يونانية أو إيطالية أو غيرها، ومن أهمها:

أ- قبائل النبو:

تتواجد على الحدود الجنوبية المشتركة مع تشاد، حيث يعيش أكثرهم في منطقة تيبستي وشمال تشاد والنيجر وفي الجنوب والجنوب الشرقي لليبيا، ويقدر عددهم بنحو 400 ألف نسمة أكثرهم تشاديون، وينقسم النيو إلى جماعتين رئيسيتين حسب اللهجة وهما التيدا Teda والدازا Daza، يوجد جزء من قبائل التبو في جنوب

[1] عيس ى رمضان القبالاوي، بدايات التخلف في الوطن العربي. أمثلة تطبيقية من ليبيا، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،
2005 ص. 162.

ليبيا فهم ليبيون منذ القدم وقبل ظهور الدول المستقلة المعاصرة، والتبو جماعات عموما رحل ورعاة يدينون بالإسلام.[1]

ب- قبائل الطوارق:

وتتركز في جنوب وجنوب غرب ليبيا، وبالرغم من أن البعض يصنفهم جماعة عرقية مستقلة إلا أنهم في الغالب ينتمون إلى قبيلة صنهاجة الأمازيغية، والطوارق الليبيون هم جزء من قبائل الطوارق المنتشرون عبر الصحراء الكبرى أو منطقة الساحل والصحراء ويقدر عددهم بنحو 3.5 مليون نسمة، وفي عدة دول أهمها النيجر ومالي وبوركينا فاسو والجزائر وليبيا وغيرها[2].

ج- ليبيون من أصول زنجية:

هناك عائلات كثيرة موزعة في عموم ليبيا تعود إلى قبائل زنجية بعضهم جاء في فترات تاريخية قديمة عبر تجارة الرقيق ثم تحرروا بعد اختفاء هذه التجارة، وهم موزعون في معظم أرجاء ليبيا وخاصة الجنوب، وبالرغم من أن الصحراء الكبرى كانت في الغالب الحد الشمالي لزنوج أفريقيا إلا أنها لم تكن عبر التاريخ عازة بين من هم في شمالها وجنوبها بل كانت معبرة وجسرا للتواصل، هذا التواصل كان في الغالب سلمية أخذ شكلا تجارية وثقافية.

د- اليهود الليبيون:

حتى عام 1967 كان هناك يهود ليبيون في ليبيا، أما بعدها فقد أصبح كل هؤلاء تقريباً خارج ليبيا، وتعكس مأساة يهود ليبيا العنصرية العرقية أو القبلية التي تسم السلوك القبلي الليبي أحيانا ، فهؤلاء اليهود مواطنين ليبيين، ويعود أول وجود لليهود في الرقعة الجغرافية لليبيا الحالية إلى ما قبل الميلاد بحوالي 312 عام[3]، وتاريخية فإن البعض منهم قد جاء قديمة من فلسطين أما البعض الآخر فهم من القبائل الليبية التي اعتنقت الديانة اليهودية، ومنهم من يعود إلى الهجرات التي قدمت من الأندلس بعد طرد المسلمين واليهود منها، وبعد إعلان

---

[1] موقع الجزيرة، التبو قبائل، 25 /5/ 2016 .http://www.aljazeera.net/encyclopedia

[2]) Tamashek Cultural Orientation, Technology Integration Division, October 2011.
http://fieldsupport.dliflc.edu/products/Tamashek/co_tt/tamashek.pdf

[3] Noah A. Rosenberg and Others, Distinctive genetic signatures in the Libyan Jews, PNAS , January 30, 2001, vol .

98، no. 3 . http://web.stanford.edu

قيام دولة إسرائيل تعرض يهود ليبيا لحملات شرسة من القتل والاضطهاد والتهجير على مرحلتين الأولى عام 1948 خلال الإدارة البريطانية لليبيا، والثانية عام 1967 عقب الحرب العربية الإسرائيلية.

هـ- ليبيون من أصول تركية:

ومن الأعراق الليبية أيضاً نشير إلى الليبيين الأتراك، وترجع البعض الدخول الملحوظ للأتراك إلى ليبيا في القرن العاشر الهجري، ودخل بعضهم إلى ليبيا في القرن السادس الهجري مع القائد فراقوش [1]. ويشار إليهم أحيانا بالكراغلة، وهذه الكلمة غير عربية، وهناك من يرى أن "الكراغلة [2]مصطلح يقصد به العسكر المحليين (الليبيين) مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب وفي فض المنازعات القبلية مقابل الحصول على الإعفاء من الضرائب، أي أن المصطلح يشير إلى مهنة وليس إلى فئة عرفية"[3]. وقد تصبح قبيلة ما من الكراغلة لفترة معينة ثم قد نزع عنها هذه الصفة فتعود إلى اسمها السابق، فقد منحت هذه الصفة القبائل ليبية في فترة ما مثل المحاميد والرقيعات والمقارحة وغيرها[4]، ويمكننا القول أنهم يتوزعون في بعض المناطق مثل الزاوية وزليتن ومصراتة وطرابلس وبنغازي ودرنة وغيرها.

و- ليبيون من أصول يونانية أو إغريقية:

وهم من الجماعات العرقية الليبية القليلة العدد، وهم مسلمون ويعودون إلى أصول أغريقية، ويشار إليهم أحيانا باسم "الجريتليين" (نسبة إلى جزيرة كريت اليونانية)، وموجودون في عدة مدن ليبية مثل سوسة وبنغازي وطرابلس وغيرها.

---

[1] محمود أحمد أبو صوة، مرجع سابق، ص 377

[2] أصل كلمة كرغل، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، 17 نوفمبر 2012.
http://www.wata.cc/forums/showthread.php

[3] عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا – مالطا: دار ELGA،1996 .ص 66

[4] نفس المرجع، ص 68.

المبحث الثاني: مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي

يتشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا من عدة قبائل متآلفة وتتعايش فيما بينها في مناخ السلم الأهلي الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة بعيدا عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى، وترتبط القبائل رغم تعددها بعلاقات مصاهرة ومصالح متينة يصعب اختراقها أو تمزيقها على الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش، وعلى رغم التحضر الذي عرفه السكان، فإن المجتمع الليبي ظل رهين تركيبة قبلية. فالقبيلة كمرجعية سوسيو ثقافية ظلت تمثل هوية ضاغطة، وجدت لها مكانتها في بناء الدولة، وان ظلت تتحرك تحت أغطية عديدة مراوحة بين الكمون والظهور.

المطلب الأول: القبلية وخصوصية بناء الدولة في ليبيا

يتميز التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا قبل عام 1969 بالحضور المكثف للقبيلة فقد لعبت الحركة السنوسية دورا مميزا، كإطار إيديولوجي ديني في توحيد المجتمع الليبي في أربعة مقاطعات تضم مجموعات قبلية مركزية، وسرعان ما تدعمت تلك الوحدة الروحية بتوحيد المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي[1]، أما النظام الليبي في بداية عهد القذافي فقد اعتبر الولاء للقبيلة جرما، حيث سعى القذافي إلى تقويض النظام القبلي الذي اعتبره متخلقا ومرتبطا بالممارسات الملكية الرجعية. فبعد فترة قصيرة من حكمه اتخذ سلسة من الخطوات التعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل، كما قام بعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي. لكن وعلى الرغم من أن القبيلة قد هوجمت في مواقف عديدة واعتبرت مظهرا من مظاهر التخلف، كما أصبح الحديث عنها غير مرغوب فيه، لكن العودة إليها والإشادة بها تظهران دائما، وخصوصا حينما تحصل صراعات داخلية على السلطة وهذا ما حصل عام 1995حينما وقع تململ داخلي دفع إلى استنهاض الولاء القبلي في الجهات بشكل لافت للانتباه.

وهكذا فإن المعطى القبلي لم يستمر في الوجدان الجماعي والتنشئة الثقافية للفاعلين فقط، كما حدث في بلدان أخرى وإنما قامت عملية تداخل بين الدولة والمجتمع الليبيين على جدلية التعايش بين القبيلة والدولة

[1] بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.ص79.

بشكل تجسده عدة ظواهر مثل توزيع المناصب والثروات على ممثلي القبائل الكبرى وتقسيم السلطات حسب اتفاق ضمنى توازني، وهذا ما يجد تفسيره في رفض التنظيم الحزبي ومقاومة المؤسسات، ولا تفتنا المتابعة المتأنية والتحليل المعمق لهذه الازدواجية وتلك التناقض يكشفان عن جوهر الموقف وحفيفة الوعي لدى الدولة الليبية. تؤدي بنا هذه المتابعة إلى تغليب الممارسة على الخطاب، واكتشاف أن القبيلة هي المفتاح الأهم لفهم آليات البناء الاجتماعي الليبي من خلال المؤشرات التالية: _ تداخل الأدوار لدى الفاعلين لا يخفي أولوية الولاء القبلي والعشائري لديهم؛ – وجود ردة فعل على الفشل الأيديولوجي للدولة بالرجوع إلى القبيلة، فضلا عن فشل برامج التحديث، خصوصا حينما يستمر الفراغ المؤسساتي (أحزاب، نقابات، جمعيات ...)

استمرار خضوع عمليات الانتداب السياسي والأمني لاعتبارات قبلية، وصعوبة الخروج من ذلك بسبب ظاهرة التسلح الشعبي؛ _ الاعتماد في الحكم على التحالفات القبلية؛ – تراجع دور النخب وإلغاء التعددية الثقافية، كل ذلك أدى إلى سيطرة القبيلة؛ – استمرت الأعراف القبلية والقيم البدوية داخل المنظومة الاجتماعية، على الرغم ظاهرة التحضر السريع، وقد أورد جون ديفيز (J.Davis) عدة أمثلة على استمرار اللجوء إلى العرف والعادة مثل قوانين الدية والمصالحة و توسطات الشيوخ بين المجموعات القبلية في منطقة الزوايا وجيرانهم (الجدابية والكفرة).

ويمكن القول إن هذه الخصوصية هي التي جعلت القبيلة تتدخل في الروابط الأسرية بشكل صارخ، فهي شرط من شروط تعريف الفرد، وهي شرط الترقي إلى المراكز القيادية وهذا ما جعلها تمثل أداة للتغيير السياسي، وكلما لوحظت صراعات داخلية حول السلطة سرعان ما يتم الاستنجاد بالقبيلة ويتم تجنيدها والتهديد بها، إن القبيلة في هذا النظام تتحول إلى وسيلة احتماء للفرد من الدولة، ووسيلة للدولة للاحتماء من الفرد، إن استمرار حضور القبيلة في المجتمع الليبي تشكل نوعان من أسباب التماسك الاجتماعي وقوة حضور البنية العائلية وهيئة النزعة الاستقلالية، وهي عناصر إيجابية لا يمكن التنكر لها[1].

[1] بو طالب، سوسيولوجيا القبيلة، ص 98_100.

المطلب الثاني: دور القبيلة أثناء حكم القذافي

لم يمضي وقت طويل على استلام القذافي حكم ليبيا حتى بدأ النظام الجديد يعتمد على القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة وذلك من خلال زياراته لزعماء القبائل، كما سعى القذافي اللعب على الخلافات بين القبائل وعلى شراء الولاء القبلي، فنظرا لضعف قبيلته من حيث العدد الذي لا يتجاوز 100.000 فرد فقط[1]، دعم النظام السياسي الليبي بعض القبائل ليجعلها سندا لنظامه الدكتاتوري من خلال مجموعة من الإجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل ل" القائد " في مختلف المناطق وذلك بتقديم الهدايا، وتنظيم مهرجانات الفروسية خاصة في أوقات الشدة لزيادة الدعم، وكذلك في بعض الأحيان توفير لهم وسائل الإعلام، لكن لم يستنكف معمر القذافي بنظامه السياسي عن استعمال منهج العقوبة الجماعية وذلك مثلا بسجن أبناء القبائل، نفي زعمائها ومتابعتهم وملاحقة أسرهم أو بالدفع بشباب القبائل إلى أتون الحرب مع تشاد خاصة في ثمانينات القرن الماضي الذين لم يرضوا ولم يدعموا سياسة الدكتاتورية.

كان استعمال النظام الليبي القبائل بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ظل التحالفات الخارجية الراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمها العلاقات القبلية. فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى من أجل الانتماء مثل الأحزاب السياسية، النقابات المختلفة، الجمعيات والمجتمع المدني، فمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية (الجماهيرية) تقتضي إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه إلى توظيفها وتجنيدها، فالنقود القبلى لم يختفي عن المشهد السياسي[2].

من المعروف أن الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا ظلت تتمحور حول أمانة المؤتمر الشعبي من جهة و اللجنة الشعبية من جهة أخرى، لكن ذلك أردف بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلى مثل روابط شبان القبائل التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس وقد تم في عام 1988 تشكيل ما يسمى " بالنوادي القبلية "، بهدف

[1] صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص78.

[2] نصيرة عليلي ، إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري_تيزيوزو، 2016، ص24.

محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي يتراكمها يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية وكانت هذه النوادي تهدف إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات القيادات الشعبية والاجتماعية، المجسدة للنماذج المثالية وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضة ومواجهتها. وفي مقابل روابط الشباب، تم إنشاء تنظيم الحرس الشعبي " الذي يضم كبار السن من القبائل، يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام وما يسمي ب مكتسبات الثورة ". ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهيات ومادية رسخت العلاقات الزبونية ولم يكتفي القذافي بهذه السياسات، بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعة القبلية وتاريخها، وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، والهدف الأساسي من الزيارة حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد[1].

وفي 1990/03/11 أصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام " وثيقة الشرعية الثورية حيث منح نفسه بموجبها الحق في ممارسة التوجيه الثوري للجان والمؤتمرات الشعبية والمؤتمر الشعبي العام، كما قام بإضعاف الجيش، حيث أصبحت المناصب العليا داخل الجيش توزع على أساس قبلي، وليس على أسس وطنية بل أصبحت المؤسسة العسكرية عبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له عن طريق قبيلته وعائلته، وأصبحت لعائلة القذافي مكانة سامية فوق المحاسبة والمسالة ومن الطبيعي في ظل هكذا وضع أن تظهر معارضة للآليات التي يحكم بها القذافي ليبيا، وهنا لم يتوائي القذافي بممارسة القمع الشديد ضد كافة رموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ أوجه في التسعينيات من القرن العشرين مستغلا الحظر المفروض على ليبيا ناهيك عن دور القذافي في انقسام المجتمع الليبي إلى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية الشراء ولاءات شيوخ

[1] بو طالب محمد نجيب ، الأبعاد السياسية الظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، " المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (مع الدوحة) (2011): ص 10.

القبائل، كل هذه السياسات والخطوات جعلت ليبيا تعيش تحت سيطرة نظام سياسي عسكري يحتكر عملية صنع القرارات التي انحصرت في شخص القذافي..

واتبع القذافي سياسة البدوية، وهي سياسة اعتمدت على الارتكاز على القبلية كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة، حيث قام بتشجيع الطقوس اليدوية والريفية المرتكزة إلى القيم القبلية المتعلقة باللباس والموسيقى والأعياد، وهو ما كان واضحا للجميع في نمط اللباس الذي كان يرتكبه القذافي واستخدامه لرمزية الخيمة ولقائه العديد من ضيوفه في الصحراء وداخل الخيام، وسعى القذافي اللعب على الخلافات بين القبائل وشراء الولاء القبلي وتندا بسبب ضعف قبيلته من حيث العدد بناء التحالفات مع القبائل الأخرى، كقبيلة المقارحة وقبيلة الورفلة. قبل محاولة الانقلاب قام القذافي بالانتقام بوحشية من قبيلة الورفلة، حيث قام بإعدام ومعاقبة عائلات الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، لتصبح بعد ذلك قبيلة الورفلة مهمشة إلى أبعد الحدود.

أدى اعتماد القذافي تسييس القبيلة، إلى تهميش الفئات الضعيفة والمعارضة له، وخاصة في الشرق وبدأت ظاهرة التمايز المناطقي، حيث حرمت مدن الشرق من أبسط الأشياء في ظل الثراء الفاحش لمدن الغرب التي كانت القبائل المساندة للقذافي تتمركز فيها، لذلك ليس غريبا أن الثورة الليبية عام 2011 انطلقت شرارتها من الشرق. فالقذافي أقام في ليبيا نظاما ودولة تسلطية، شعبوية قائمة على المصالح الخاصة للنخب الحاكمة، ولم تقدم حلولا لأبرز المشاكل السياسية في ليبيا، والمتمثلة في الموروث الأليم لفترة الاحتلال الإيطالي، أو الاستبداد وضعف الدولة في عهد الملكية السنوسية تحت حكم محمد إدريس السنوسي أو الهويات الهوية والقبلية المترسخة في المجتمع الليبي، وثقافة اللا دولة التي هيمنت على التفاعلات السياسية والاجتماعية في ليبيا.[1]

وقد شكل العقيد معمر القذافي نموذجا للحاكم الدكتاتوري المستبد الظالم الذي حكم الشعب الليبي بيد من حديد الأربعة عقود وأكثر ففي عهده ارتكب أكبر الجرائم ونفذت الأعمال الشنيعة والقطيعة بحق شعبه، كما لجأ إلى سياسة تكميم الأفواه وضرب الحريات الديمقراطية واختزال الدولية الليبية في شخصه ولم يسعى يوما إلى بناء دولة عصرية حضارية ومدنية ديمقراطية، ولم يعمل على إقامة المؤسسات والبنى الهيكلية لليبيا. فطوال فترة

[1] فاتن أحمد برهم الجرف، ازمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نمونجا (20102015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة 2017 ، ص (90_92).

حكمه تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربعة ركائز أساسية الثورة القومية المساواة، العدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.

وقد استطاع القذافي طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسات فرق تسد" والتبشير بمجموعة من الأفكار شديدة العمومية التي تضمنها كتابه الكتاب الأخضر وما عرف ب النظرية العالمية الثالثة والتي استمدها من الأيديولوجيات المختلفة (عربية، إسلامية، اشتراكية)، ومن خلال القيم الأساسية للثقافة الليبية، والتي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية والتي هي بمثابة السلطة التنفيذية[1]. وتتكون من مجموعة الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار العقيد معمر القذافي وأطروحات " الكتاب الأخضر " والتي أنشئت عام 1973، لقد لعبت اللجان الثورية دورا مهما في العمليات السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية[2].

وخلال التسعينيات، ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحتها فرض العقوبات الدولية زاد الاعتماد على البنى القبلية، وقام القذافي سنة 1997 بإحياء قانون العقاب الجماعي أو ما يعرف ب: ميثاق الشرف" مع توقيع قادة القبائل عنها وتعهدوا بمقتضى الوثيقة بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة للنظام، ويكمن بموجبها حرمان عائلة أو قبيلة ورأي مرتكب جريمة من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية لا تتوقف العقوبات عند هذا الحد وحسب وإنما تتجاوزها لتتضمن عقوبات قطع المياه والكهرباء .ويمكن القول أن هذه الهياكل القبلية ومن خلال المهام التي أوكلت وأسندت لها أدت إلى حالة إحباط مجتمعي تنامي على عقود من الزمن وأفضت إلى نهرئه مجتمعية وفوضى وحساسيات بين القبائل وبهذا تحولت ليبيا إلى جغرافيا شاسعة من العداوات ومشاريع الثأر[3].

---

[1] عبد الرحمان هزيل، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011_2017، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017، ص 26_27.

[2] نفس المرجع، ص 27.

[3] أم هاني حبشي وفايزة حذافي، تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور الجلفة 2017، ص.92

المطلب الثالث: دور القبيلة في الانتفاضة الليبية

ساعدت تركيبة المجتمع الليبي القبلية على إنقاذ البلاد من التفكك الاجتماعي بعد انتفاضة فيفري 2011 في ظل غياب مؤسسات الدولة وأجهزتها وانهيار النظام السياسي، فقد كان النسيج القبلي المتماسك الذي تسوده قيم التضامن الاجتماعي والقيم الدينية المعتدلة التي ترفض مختلف أشكال التفرقة والتشدد حصنا منيعا ضد تفكك المجتمع وانهياره وقد بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 تأثرا بالأحداث في تونس وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيفري 2011 وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 شخص وخاصة الشباب الذين نزلوا للتعبير عن احتجاجاتهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي 17 فيفري واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فقط العديد من القتلى، وقد قدرت المنظمات الإنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.

وقد فشلت أجهزة القذافي في قمع المقاومة، فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صيغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، في محاولة حشد الغرب ضد الشرق، مع ذلك أضعف انضمام سكان المناطق الغربية في الزنتان وانضمام سكان المدن الساحلية مثل: مصراتة و الزاوية إلى الاحتجاجات الأساس المنطقي لادعاءات النظام.

كان حجم المشاركة في الانتفاضة كبيرا إلى درجة عجزت أجهزة الأمن عن مواجهتها ففتح القذافي سجون منطقة بنغازي كلها وأخرج مجرميها وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح ومنح كل واحد منهم مبلغ 5000 دينار كما قام أحد رجاله بتوزيع سيارات التفريق المتظاهرين. ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين وقابلوا عنف النظام بالعنف فأحرق المتظاهرون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها، مراكز الشرطة مرددين عبارة " يسقط النظام " وهتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديمقراطي. وخلال ثلاثة إلى أربعة أيام كانت جميع المدن من بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد أصبحت في

يد المنتفضين ثم خرجت مظاهرات في طرابلس تاجوراء والزاوية وثالوث، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح بين الشرق و الغرب[1].

وظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي منذ اندلاع ثورة 17 فيفري، عنصرا فاعلا متاثرا بما فرضته فترة ما بعد الاستقلال وبعد انقلاب عام 1969 في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، وبمقدار ما تنهض المشاعر الوطنية وتتوحد المطالب الشعبية في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، نلمس بعض الحضور لهذا المعطى وتدخلاته السياسية، وهو حضور نلمسه لدى النظام أكثر مما نلمسه لدى المعارضة، وهذا الأمر طبيعي لأن خاصية التوظيف السياسي للبنى التقليدية ظلت متلازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه.

وتجلى هذا الاستقطاب من خلال استنزاف الرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا لتحريك المدن، فانطوى خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدا على إثارة النعرات، وعلى علا الثائرين على النظام مجموعة إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا : كما تندرج في هذا الاتجاه ظاهرة المؤتمرات القبلية التي كانت تعد دوريا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار متوسلة عدة ذرائع، أهمها رفض التدخل الغربي، ولعل في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل استراتيجيات الحشد السياسي لدعم الدولة، بالاستناد للبعد الديني الذي يمثل نقطة حمراء لدى الشعب الليبي، يسعى النظام من خلالها إلى إحراج خصومه وجيرانه.

كما ينسحب التوظيف السياسي للمعطى القبلي على علاقات النظام بالخارج، وبخاصة المحيط الإفريقي حيث أدت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته سوق المواقف السياسية التي أصبحت تتوازى عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة.

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي، فرغم ما يبدوا فيه من تحاشي نكر المعطى القبلي، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية بالحديث أحيانا عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية لقد تميز هذا الخطاب في هذا المستوى بنوع من الذكاء وبكثير من الموضوعية السياسية مقارنة بالخطاب الرسمي المتهافت بسبب شعبويته المعروفة، ومع ذلك فقد أعلن المجلس

[1] حبشي، مرجع سابق، ص 81_83

الوطني الانتقالي في بدايات شهر ماي 2011 عن تلقيه دعما من خلال بيان ستين قبيلة ليبية، مقابل ترويج النظام الفكرة مفادها أنه يتلقى الدعم من حوالي ألفي قبيلة، كما أعلن إعلان المعارضة عن تلقيه بيانات من بعض المناطق ومنها بيان مساندة قبائل الصيعان والجبل الغربي يوم الاثنين 2 ماي 2011.

يمكن تفسير نزوع الثورة إلى التهميش البنى القبلية، بطبيعة هذه الثورة التي تطرح نظاما ديمقراطيا بديلا بعد بأنه سيعطي للمؤسسات المائية الأولوية في تشكيل هوية المجتمع الجديد، وتبين طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي، وقيادات الثوار أن الثورة تمثل في مفهومها أغلب المجموعات القبلية الليبية. أما ما يبدوا من المواقف المنفردة التي كانت تعلن عنها بعض وسائل الإعلام، وبطرائق يشوبها اللبس وتضعف فيها البراءة الإعلامية، فهي في أغلبها تندرج في سياق ردود الفعل على الأحداث الدامية، أهم مثال على ذلك إعلان قبيلة العبيدات وهي قبيلة أبوبكر يونس الذي اغتيل، أنها ستتولى التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم، ما يجب التنبيه إليه هو أن ما ينسب من المواقف إلى بعض القبائل في خضم الأحداث المتسارعة، خلال الفترة الأولى من الثورة، وما تميزت به من هيئة الإعلام الرسمي على الساحة لا تتعدى مواقف العائلات، فاللافتات والشعارات التي تعرضها أجهزة الإعلام، وخاصة الرسمية منها لا تعبر بالضرورة عن مواقف متبلورة حقا لقبائل أو مجموعات محددة يمكن أن تبني عليها تحليلات دقيقة.[1]

وقد نشأ المجلس الوطني الانتقالي وهو هيئة رسمية من رحم الانتفاضة وتهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تقضي إلى ديمقراطية ليبرالية وتكون المجلس من 31 عضوا يمثلون مناطقهم المختلفة تم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاؤها بعد الانتفاضة[2]. والمجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية، ويتكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت من ممثلين

[1] يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر رسالة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 98_100.

[2] حبشي، مرجع سابق، ص 83.

عن المجالس المحلية ويراعي في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها، وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس:[1]

ويهدف المجلس التأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل أراضيه، وقد جاء استجابة لمطالب الشعب الليبي وتحقيقا لإرادته الحرة وللمجلس الوطني مجموعة من المهام تتمثل في:

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية

- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية الحدود الليبية

- الإشراف على انتخابات جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.

- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة

- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها[2].

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس الوطني مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد تأييد 144 عضوا ومعارضة 17 عضوا، فيما امتنع 15 عضوا عن التصويت وتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا للشعب الليبي من قبل (90 دولة، في حين أن الإتحاد الإفريقي رفض الاعتراف به وأعرب بالتزامه بخارطة الطريق التي وضعتها ليبيا والتي تدعوا إلى تشكيل حكومة شاملة في البلاد، هذا وقام مجلس

[1] دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012، المادة 17 والمادة 18، ص 5.

[2] التقرير الجزيرة حول المجلس الانتقالي في ليبيا، تم استرجاعه في سبتمبر (2020 من الموقع: https://www.google.com/search

الأمن الدولي برفع العقوبات المفروضة على الأصول الليبية، كما أعلن عن تشكيل بعثة أممية لمساعدة ليبيا على استعادة الأمن وبدأ التعافي الاقتصادي.

وبهذه الحلول، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجا غير اعتيادي عوض عن غياب قيادة سياسية موحدة في بداية الانتفاضة، حيث بدأ التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام.[1]

لقد كان للدافع السياسي لتحقيق الديمقراطية ومقاومة الاستبداد الأثر الفعال في هذه الثورة، التي اندلعت في أغلب مناطق القطر الليبي وبمشاركة كل المجموعات تقريبا. لكن خصوصية هذا الحراك ظلت تطبع المشهد القبلي الليبي الذي لم تهدأ تحركاته، ولم تتوقف تحالفاته أثناء تطور الأحداث السياسية والعسكرية التي أفضت إلى توسيع دائرة نفوذ الثورة الجديدة كما تميز المشهد منذ بداياته باصطفاف واضح وانحياز جلى الجانب الثورة لدى المجموعات القبلية، التي انشق أبناؤها القياديون عن النظام، ولذلك تميز الولاء للمجلس الوطني الانتقالي بطابع الانضمام المناطقي والجماعي.

ويتميز المشهد القبلي في صورته الراهنة بنوع من الانقسام لدى بعض إلى المجموعات القبلية بين شرقي البلاد وغربها.

توزيع القبائل الليبية حسب الموقف من النظام

أنصار الثورة المعارضة:

العبيدات _ البراعصة _ ورقلة (الشرق) – ترهونة (الشرق) _ الزنتان _ الرحيبات – كاباو – أدرسة _ نالوت _ الغزايا _ جادو ـ فرن _ القلعة – ككلة _ العواقير (بنغازي) _ التوارق – شكشوك _ زوارة _ الزاوية _ مصراطة _ الفرجان (الشرق) – قبائل مصراتة _ زليطين.

الموالون للنظام:

[1] حبشي، مرجع سابق، ص 84_85

القذاذفة – أولاد سليمان – ورقلة (الغرب) – ترهونة الغرب _ امسلاتة _ العمامرة _ المعدان – الحرابة – ورشفانة _ المشاشية – تاورغة _ المقارحة – أولاد يوسف – النوايل – الصيعان – العجيلات _ الرقيعات _ الريانية _ القواليش _ الأصابعة _ الفرجان (سرت و ترهونة) – قبائل الخمس– زليطين[1].

[1] بو طالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية ، ص 13_15.

الفصل الثالث:

حضور القبيلة في

المشهد السياسي الليبي

فترة 2011-2014

المبحث الأول: الهيئات السياسية في ليبيا بعد 2011

المطلب الأول: المجلس الوطني الانتقالي:

شاركت في ديسمبر 2011م في مؤتمر الليبيين بعنوان "نحو جمهورية مدنية ديمقراطية جديدة في ليبيا" وقد عقد المؤتمر بعد حرير طرابلس ونظمته الهيئة التعليمية في جامعة طرابلس طرحت فيه مداخلتي موضوع الاصلاح السياسي والمصالحة الوطنية فقدمت ورقة بعنوان:"لماذا وكيف نفكر في المصالحة الوطنية؟"واستند في العرض الى الدراسة الطويلة لتاريخ الدولة والمجتمع في ليبيا الحديثة ودرس لنظريات الثورة الاجتماعية وسياستها والى نماذج من حالات مقارنة للمصالحة الوطنية والعدالة عبر الوطنية في أواخر القرن العشرين وحذرت من التهاون وتنبأت بخطر اقصاء مؤيدي النظام القديم وتصفية الحسابات مع الخصوم الجدد. تكون المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا في أعقاب الثورة الشعبية التي انطلقت في عدة مناطق ليبية في الـ17 فبراير/شباط الماضي مطالبة برحيل العقيد معمر القذافي الذي يحكم البلاد منذ نحو 42 عاما. يهدف المجلس للاضطلاع بالمهام :

1- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

2- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

3- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

4- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.

5- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.

6- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

- موقع الجزيرة، المجلس الانتقالي ، 25 /5/ 2016 .http://www.aljazeera.net/encyclopedia

7- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

هيكلية المجلس الوطني الانتقالي الليبي[1]:

1- يتكون المجلس من ثلاثين عضوًا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن خمسة أعضاء.

2- يختار المجلس من بين أعضائه رئيسًا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية.

مقر المجلس الوطني الانتقالي :

المقر الدائم للمجلس طرابلس العاصمة، على أن يتخذ له مقرا مؤقتا بمدينة بنغازي إلى حين تحرير العاصمة.

وقد تقرر تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت" ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة التي أسفرت عن سقوط مدن بشرق البلاد ومناطق أخرى في أيدي المتظاهرين. ويهدف المجلس لتأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل أراضيه، وقد جاء استجابة لمطالب الشعب الليبي حقيقا لإرادته الحرة التي صنعت الثورة الشعبية الحالية وحفاظًا على وحدة الشعب والوطن. وحاججت أيضا بأن الانتفاضات المهزومة غالبا ما تستولي عليها الثورات المضادة والأجندات الأجنبية وشددت على المجتمع الليبي يقف على مفترق طرق وأن أفضل ضمان لتجنب المزالق المتوقعة هو الانفاق على الاصلاح السياسي تتبعه لجنة الحقيقة والمصالحة يكونها الليبيون على أساس الأولويات الليبية فتمنح العفو والإدماج مقابل الاقرار بجمع الجرائم والقطائع المرتكبة قبل انتفاضة عام 2011م وخلالها لكن وللأسف لم يجد هذا المقترح أذانا صاغية فاختار قادة المرحلة الانتقالية المسار المعاكس المقضي الى الاقصاء والانتقام فكان منتهاه متوقعا: الحرب الأهلية والعنف في العديد من مناطق البلد ومدنه.

الاليات :

للمجلس تحديد آلية اجتماعاته الدورية والطارئة واتخاذ قراراته بما يخدم مصلحة الشعب الليبي، وبما لا يخالف مطالب الشعب التي أعلن سقفها في ثورة 17 فبراير بإسقاط نظام القذافي وإقامة دولة مدنية دستورية ديمقراطية.

[1] إعداد د. نصر عاشور الشيباني. "قراءة في كتاب: السياسة الليبية: القبيلة والثورة تأليف: جون ديفز." (2020).

بناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة تم اختيار السيد مصطفى عبد الجليل رئيسًا للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت والسيد عبد الحفيظ عبد القادر غوقة نائبًا له وناطقا رسميا باسم المجلس.

مواقف المجلس الوطني الانتقالي[1]:

في أول مواقفه قال المجلس الوطني الانتقالي إنه يرفض مبدأ المفاوضات مع القذافي على ضوء ما تم تداوله من أنباء حول مبادرة ترعاها فنزويلا لحل الأزمة الليبية وفي أول ردّ أميركي على تشكيل المجلس قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إن بلادها "مستعدة" لتقديم "كل شكل من أشكال المساعدة" إلى معارضي نظام القذافي. وأولا؛ لم تتصرف الهيئتان الحكوميتان الجديدتان أي المجلس الوطني الانتقالي في الفترة 2011=2012م والمؤتمر الوطني العام في الفترة 2012=2014م يحسم فأتاحا فرصة للجماعات المسلحة والأجنبية للسيطرة على الدولة، وحاولت الهيئتان استرضاء الجماعات المسلحة بإعطاء عناصرها مرتبات سنية من الدولة، ولكن هذه السياسة غير الحصيفة شجعت العديد من المنتمين الى المليشيات القدامى منهم والجدد على ترسيخ نفوذهم وتزايد عدد المنتمين الى الميليشيات من 10.000 في عام 2011م الى 230.000 بحلول عام 2014م واستخدموا أسلحتهم للسيطرة على السياسيين المنتخبين والاقتصاد ولا سيما في طرابلس حيث باتت أربع ميليشيات قوية تشكل بحكم واقع اليوم تكتلا يسيطر حتى على حكومة الوفاق الوطني وقد صرح المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة "غسان سلامة" علنا أن ما يجري في ليبيا الآن ليس مجرد فساد بل نهب للخزينة الوطنية .

وثانيا كان اتفاق الصخيرات الذي أبرم برعاية الأمم المتحدة في ديسمبر 2015م مشوبا بالعيوب ومليئا بالتناقضات وتتجلى حدوده في نقطتين رئيستين: الأولى مكانية لأن ولاية الاتفاق لم تشمل العديد من المجتمعات المحلية التي احتلها جهاديون من خارج ليبيا أو جماعات مسلحة أخرى في "درنة" و"سرت" والحدود الجنوبية في فزان والثانية هيكلية لأن الاتفاق لم يحل مسألة الأمن والمليشيات الخاصة وفرض حكومة ضعيفة لم تنتخب وتعتمد على الميليشيات.

[1] علوش رشيد. انفصام المجتمع الليبي واشكالية بناء الدولة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.

المطلب الثاني : المؤتمر الوطني العام

مؤسسة تشريعية خلفت المجلس الوطني الانتقالي الذي ساير الثورة الليبية على نظام العقيد الراحل معمر القذافي. يتكون من مائتي عضو، ومن مهامه الرئيسية منح الثقة للحكومة، والتعيين في المناصب السيادية، إلى جانب إقرار الموازنة العامة.

التأسيس والعضوية[1]:

يتكون المؤتمر الوطني العام من مائتي عضو يمثلون مختلف أنحاء ليبيا وذلك عبر نظام انتخابي أثار الكثير من الجدل بسبب نظام المحاصة الذي اعتمده والذي رأى نشطاء في المناطق الشرقية أنه مثل ظلما وحيفا بحقهم.

تكلف المؤتمر بكتابة الدستور الجديد، وتشكيل حكومة جديدة، فضلا عن المهام التشريعية التي ورثها عن المجلس الوطني.

وكان الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الوطني الانتقالي قد نص على انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال 240 يوما من إعلان التحرير الصادر في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، وعلى إصدار القانون الانتخابي وتشكيل مفوضية عليا للإشراف على انتخابات المؤتمر العام خلال تسعين يوما من إعلان التحرير. نص الإعلان الدستوري كذلك على أنه خلال ثلاثين يوما من أول اجتماع للمؤتمر الوطني العام يقوم المؤتمر بتعيين رئيس جديد للوزراء وبالتصديق على حكومته المؤقتة، وبتعيين مسؤولين في الوظائف السيادية، وباختيار هيئة تأسيسية لصياغة الدستور يتحتم عليها تقديم مسودة للدستور للمؤتمر العام في مدة لا تتعدى ستين يوما من انعقاد أول اجتماع لها، على أن يتم الاستفتاء على الدستور الجديد بعد المصادقة عليه من قبل المؤتمر الوطني.

كما تحدث عن قيام المؤتمر العام بإصدار قانون الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد وخلال ثلاثين يوما من صدوره بشكل نهائي، على أن تجرى الانتخابات العامة خلال 180 يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لها، وهي الانتخابات التي ستشرف عليها المفوضية العليا للانتخابات بعد إعادة تشكيلها من طرف المؤتمر الوطني العام.

[1] المدني، محي الدين أحمد، and محي الدين أحمد. "تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تحليلية." المجلة العربية للدراسات الجغرافية 3.4 (2020): ص100.

وبحسب نفس الإعلان الدستوري فإن المؤتمر الوطني العام يحل في أول جلسة للسلطة التشريعية المنبثقة عن تلك الانتخابات، علما بأن أول انعقاد للبرلمان الجديد يتحتم أن يتم في غضون ثلاثين يوما من انتخابه.

الاختصاص التشريعي :

تصدر التشريعات عن المؤتمر الوطني العام بأغلبية 120 عضوا على الأقل في الموضوعات الآتية:

أ- إقرار الموازنة العامة والحساب الختامي للدولة.

ب- إعلان حالة الطوارئ ورفعها.

ت- إعلان الحرب وإنهائها.

ث- إقالة رئيس المؤتمر أو أحد نائبيه أو أحد أعضاء المؤتمر.

ج- سحب الثقة من الحكومة.

ح- المصادقة على المعاهدات الدولية.

خ- التشريعات المنظمة لشؤون الإدارة المحلية والانتخابات العامة.

د- التشريعات التي ترتب على الخزانة العامة التزامات مالية غير واردة بالميزانية العامة.

اللجان : يتكون المؤتمر الوطني من عدة لجان تؤدي مهام محددة، وتلك اللجان هي على الشكل التالي[1]:

– لجنة الإعلام والثقافة والمجتمع المدني. / اللجنة التشريعية والدستورية./

– لجنة متابعة ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة.

– لجنة الشؤون الخارجية.

– لجنة التعليم العالي والبحث العلمي.– لجنة الاتصالات والمواصلات.

– لجنة التربية والتعليم.

[1] بلال أوصيف. الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص86.

– لجنة شؤون البيئة.

– لجنة إعادة الإعمار والتعويضات.

– لجنة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية.

– لجنة المرافق العامة والإسكان.

– لجنة الآثار والسياحة.

– لجنة الشؤون الداخلية.

– لجنة الدفاع.

– لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة

– لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

– لجنة الأمن القومي.

– لجنة الاستثمارات الخارجية.

– لجنة شؤون ديوان المؤتمر الوطني.

بعض التضاربات التي حدثت:

انتخبت ليبيا برلمانا جديدا يوم الأربعاء 25 يونيو/حزيران 2014 في انتخابات شهدت إقبالا ضعيفا، وشابتها أعمال عنف، لتبدأ فصلا جديدا في انتقال متعثر نحو الديمقراطية منذ أطاحت ثورة 17 فبراير بنظام العقيد الراحل معمر القذافي في العام 2011. ورغم ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات والهجمات الدامية، اعتبرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن سير الانتخابات التشريعية كان مقبولا نظرا "للظروف الصعبة التي نظمت فيها". وصوت نحو 630 ألف ليبي في الانتخابات، أي بنسبة مشاركة بلغت 42% حسب تقديرات للمفوضية العليا للانتخابات. وحظيت الانتخابات بإشادة المجتمع الدولي الذي اعتبرها خطوة جدية في مسار استقرار ليبيا. غير أن الأحداث عرفت تطورا مفصليا عندما نزعت المحكمة العليا في ليبيا يوم الخميس

6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ليستعيد المؤتمر الوطني العام رسميا شرعيته. وخرجت مظاهرات حاشدة ترحيبا بالحكم، في حين قال أعضاء بمجلس النواب الملغى إنهم لا يعترفون به.وصدر الحكم عن الدائرة الدستورية في المحكمة إثر جلسة بثت على الهواء وعقدت في طرابلس في ظل إجراءات أمن مشددة. وجاء في الحكم غير القابل للنقض أن القانون المنظم للانتخابات البرلمانية التي تمت في يونيو/حزيران 2014، والذي أعدته ما تعرف بـ"لجنة فبراير" في المؤتمر الوطني ملغى، وهو ما يعني حل مجلس النواب المنتخب، وكل ما ترتب على هذا المجلس من قرارات تشمل تشكيل الحكومة التي يترأسها عبد الله الثني، والإعلان عن انتخابات رئاسية.

وذكر صالح المخزوم –النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني– بعيد قرار المحكمة أن المؤتمر استأنف نشاطه، وسيستمر إلى أن يصدر الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة. كما أعلن عمر الحاسي –رئيس الحكومة الليبية المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام بطرابلس– يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 أن إجراء انتخابات تشريعية جديدة أمر لا بد منه لوضع حد للفوضى التي تعاني منها البلاد منذ الإطاحة بنظام القذافي.وأكد الحاسي –في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية– أن النظام ساد في طرابلس منذ تولت قوات فجر ليبيا السيطرة على العاصمة في أواخر أغسطس/آب 2014 بعد عدة أسابيع من المواجهات مع قوات الصاعقة والقعقاع التابعتين لكتائب الزنتان[1].

المبحث الثاني: تقييم اداء القبيلة داخل الهيئات الحكومية :

المطلب الاول : القبيلة في قلب المشهد السياسي (مصراتة) [2]

يكفي للمرء أن يلقي نظرة خاطفة على المشهد العام في ليبيا، ليدرك حجم تأثير مصراتة عليه، فرئيسا الحكومتين منتهية الشرعية والجديدة عبدالحميد الدبيبة وفتحي باشاغا هما من أبناء المدينة، ومثلهما يبدو وزراء وسفراء ومدراء وقادة عسكريون وأمراء حرب وخبراء ماليون واقتصاديون ورجال أعمال وقادة رأي عام وشخصيات فاعلة على جميع الأصعدة وفي كل المستويات، حتى أن مصراتة هي اليد الطولى فعليا بما لديها من آليات السيطرة العملية على مجريات الأحداث، لاسيما منذ الإطاحة بالنظام السابق، حيث أصبحت هناك معادلة لا يمكن تجاوزها، وهي أن لا حرب ولا سلام، ولا أمن ولا استقرار، ولا سلم أهلي ولا مصالحة وطنية

[1] المرجع السابق، ص90.
[2] بوغازي ونبيل. "القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا." 2020، ص39.

من دون مصراتة. خلال العام 2011 كانت مصراتة المدينة التي حسمت قرار الإطاحة بالنظام، ودخلت في حرب واسعة النطاق قدمت خلالها الآلاف من القتلى والجرحى والمعوقين والمفقودين، وخاضت من ورائها معارك كثيرة وصراعات دموية في كافة أرجاء البلاد، فأثارت بذلك جدلا واسعا حول ما رأى فيه البعض نزوعا منها إلى الهيمنة على الجغرافيا والثروة والسلطة، وميلا إلى تصفية حساب أربعة عقود كانت قد حصلت فيها على امتيازات تتجاوز بكثير ما حصلت عليه بقية المدن، فمصراتة تعتبر نفسها المؤتمنة على مبادئ 17 فبراير، والقوة المسلحة الكبرى القادرة على تحصين أهدافها وترجيح الكفة في أي مواجهة مع أي فريق آخر. مصراتة هي ثالث أكبر التجمعات السكانية في ليبيا بعد طرابلس وبنغازي، وثاني أكبر مدن إقليم طرابلس بعد العاصمة، وتعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد ومصدرا رئيسيا للكفاءات العلمية والثقافية، وهي تستمد عراقتها وتأثيرها في محيطها الجغرافي والديموغرافي من تراثها الثري في مجال التجارة الممتدة بين ضفتي المتوسط في اتجاه الصحراء الكبرى عبر طريق الصحراء المفتوحة مع فزان. وتقع مصراتة في الجزء الغربي من ليبيا، وتبدو كشبه جزيرة تلفّها مياه البحر من الشمال والشرق والغرب، وهي تبعد عن شواطئ البحر الأبيض المتوسط بحوالي 6 كيلومترات، وتتمتع بشاطئين، شمالي على المتوسط، وشرقي على خليج سرت، ما جعلها ذات حركة بيئية نشطة وثرية حيث لا مجال للركود، فالموج يتلاطم من الجهتين عند الرأس الذي يسمّى بحر جنات، وذلك الموقع أعطاها مناخا معتدلا في أغلب فصول العام. كانت تقيم بها قبيلة المكاي الليبية التي ذكرها هيرودوت في تاريخه في القرن الخامس قبل الميلاد، وهي إحدى المحطات التجارية التي بدأ الفينيقيون في إنشائها على الأجزاء الشمالية الغربية من الساحل الليبي في القرن العاشر قبل الميلاد وبذلك يكون عمرها قد تجاوز ثلاثة آلاف عام، وقد عرفت المدينة آنذاك باسم ‘‘توباكتس’’ واستمدت أهميتها من كونها ملتقى العديد من الطرق الحيوية ولأنها أيضا تتوسط منطقة زراعية ورد ذكرها في القرن الرابع قبل الميلاد باسم ‘‘كيفالاي برومنتوريوم’’، وقد وصفها الجغرافي سترابو في القرن الأول الميلادي بأنها رأس شامخ مغطى بالغابات يشكل خليج سرت الكبير، وقد تحدث عنها بطليموس وعرفها باسم ‘‘ترايرون أكرون’’، أي الرؤوس الثلاثة، لأنها تتكون من ثلاث امتدادات من اليابسة موغلة في البحر، كما عرفت باسم ‘‘ذات الرمال’’ وذلك لوجود العديد من الكثبان الرملية البيضاء والصفراء بها. وقد عرفت كمركز تجاري هام بين الأراضي الرومانية الأصلية والمستعمرات الشرقية وأفريقيا، واشتهرت منذ القدم بتجارة الصوف والزيوت والبضائع التي كانت ترد إليها من أفريقيا الوسطى، وتستورد بدلا منها الأدوات الزجاجية. وبسبب هذا المركز التجاري الهام وموقعها الجغرافي فقد امتدت إليها أطماع القراصنة المغامرين الإسبان من البحر واستمرت الحروب بين الغزاة الطامعين والقبائل المستوطنة أكثر من

500 سنة مما أنهك الأراضي التي كانت مزدهرة يوما ما. تتميز مصراتة بتنوعها الثقافي نظرا لموقعها كمدينة ساحلية تشكل جسرا بين المشرق والمغرب العربيين، وكذلك بين الضفة الشمالية للمتوسط والقارة الأفريقية. وعبر تاريخها الطويل كانت مفتوحة للقبائل الليبية، كما كان أهلها المعروفون بتميزهم في العمل التجاري والتربوي والعسكري كثيري الانتشار في بقية مناطق ليبيا وخارجها، وهو ما جعل المتحدّرين من المدينة يشكلون قبائل ممتدة في طرابلس وبرقة وفزان[1].

وكان لمصراتة تأثير كبير في العهد العثماني الأول والثاني، فقد شهدت بناء أول زاوية للطريقة السنوسية في العام وعندما أعلن عن وصوله إلى بنغازي تم تقبل الخبر على أنه كان منتظرا عكس خبر وصول باشاغا، بل إن أوساطا كثيرة في شرق ليبيا لا ترى مانعا من التحالف الكامل مع معيتيق ضمن أي مشروع لتقاسم السلطة في البلاد خلال المرحلة القادمة لقاء ودي من مطار بنينا انتقل باشاغا ومعيتيق إلى فندق تيبستي، حيث كان المرشح الرئاسي خليفة حفتر في استقبالهما وعددا آخر من المرشحين، أبرزهم عارف النايض وعبدالمجيد سيف النصر والشريف الوافي. ووفق مراقبين، فإن اللقاء كان وديا وتوجه حفتر خلاله بالحديث إلى ضيوفه بكثير من الدفء. كما أن الجميع أبدى قدرة على استيعاب المرحلة والاتجاه نحو توافق على جملة من الأهداف السياسية للمرحلة القادمة. وأصرّ حفتر على أن يتولى باشاغا بنفسه تلاوة البيان الختامي الذي جاء فيه أن ''هذه المبادرة تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية للتعامل مع التحديات التي تمر بها بلادنا الحبيبة في هذه الأيام''، مشيرا إلى أن المبادرة تأتي ''احتراما لإرادة أكثر من 2.5 مليون ليبي من الناخبين، الذين ينتظرون الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية والبرلمانية''. وأعلن باشاغا الاتفاق على أن ''المصالحة الوطنية الجامعة فوق كل اعتبار، وأنها خيار وطني جامع لا تراجع عنه''، داعيا إلى استمرار التنسيق والتواصل وتوسيع إطار هذه المبادرة الوطنية لجمع الكلمة ولمّ الشمل واحترام إرادة الليبيين. ولم يأت اللقاء من فراغ، فقد تم التمهيد له على أكثر من صعيد، لكن لحظة الحسم كانت من خلال وساطة قامت بها ستيفاني ويليامز المستشارة السياسية للأمين العام للأمم المتحدة المكلفة بالملف الليبي، والتي زارت الأسبوع الماضي مدينة مصراتة، حيث اجتمعت بباشاغا ومعيتيق ثم اتجهت إلى بنغازي، حيث كان لها لقاء مع حفتر تم التطرق فيه إلى ضرورة توحيد الجهود خلال المرحلة القادمة. ولم تعد واشنطن مستعدة لإضاعة المزيد من الوقت، كما أن التحولات في المنطقة كان لها بالغ التأثير في المشهد العام في ليبيا، فانتعاش العلاقات التركية – الإماراتية ومساعي أنقرة لطي صفحات الخلاف

[1] زيدي نسمة. الإنفلات الامني في النظم السياسية العربية ليبيا أنموذجا. مذكرة ذكتوراه، 2019، ص56.

مع مصر والسعودية والانفتاح المتبادل بينها وبين شرق ليبيا، تشير إلى أن خطوات محسوبة جيدا يخطوها فاعلون سياسيون أساسيون لتأمين المرحلة القادمة دون إخلال بالتوازنات الإقليمية والدولية. وإذا كانت قيادة الجيش قد نفت الأسبوع الماضي الأخبار الرائجة حول زيارة أداها صدام حفتر، ابن خليفة حفتر، إلى إسطنبول، فإن تقارير عدة أكدت وجود جسور للتواصل بين ممثلين عن الرجل عن القوى في شرق ليبيا والسلطات التركية، بل إن هناك من المراقبين من يرى أن الزيارة الرسمية التي أداها وفد من مجلس النواب الليبي لاسيما من جهة إعادة النظر في طبيعة الصراع القائم، فأردوغان لم يعد ذلك المندفع بقوة لدعم ومساعدة قوى الإسلام السياسي في المنطقة، ولا ذلك المهووس بشعارات الربيع العربي والمدافع عن مخرجاته خلال السنوات الماضية◄ أظهر باشاغا وحفتر حالة من الرصانة السياسية، وأثبت كل منهما أنه قادر على المساهمة في التأسيس الفعلي للمرحلة القادمة مبعوثا خاصا إلى أنقرة، والاجتماع الافتراضي الذي عُقد في أكتوبر الماضي بين لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي وعدد من أعضاء مجلس الأمة التركي، إضافة إلى دور لعبه وسطاء متعددون على أكثر من صعيد، وقناعة لدى الأتراك بضرورة حسم الخلافات حول الملف الليبي، وخاصة مع الجانب المصري، وإيجاد منطقة وسط لضمان مصالحهم على أن يكون ذلك بالتوافق بين مختلف الفرقاء وعلينا أن ندرك أن هناك صلات وروابط ذات تأثيرات بالغة في العلاقة بين تركيا والوضع الليبي، وهي المتعلقة بالتجارة والاقتصاد وبدبلوماسية الصفقات والعمولات التي لا يستغني عنها أيّ من الفرقاء.

قيادة المرحلة القادمة[1]:/

بعد اجتماع ''تيبستي'' غادر باشاغا نحو القاهرة، التي بات يحتكم على علاقات فيها منذ زارها في أوائل نوفمبر العام الماضي بحثا عن دعم مصري لترشحه أمام ملتقى الحوار السياسي لمنصب رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة. وخلال العامين الماضيين، اتجه باشاغا لاعتماد سياسة براغماتية بعد سنوات كان محسوبا فيها على المحور القطري – التركي – الإخواني، فزار باريس والقاهرة، وغيّر مفردات خطابه المتشنج، وأبرم عددا من العقود لتنظيم حملة علاقات عامة في الولايات المتحدة تقدّمه كرجل غرب ليبيا القوي القادر على فرض السلام وتحقيق المصالحة.لكن ما إن تم نشر صور اللقاء مع حفتر في بنغازي حتى أطلق تيار الصقور في مصراتة وأبواق الإخوان وحلفائهم هجوما شرسا على باشاغا، وقاد المعاقب دوليا وآمر ميليشيا ''لواء الصمود'' صلاح بادي حملة ضده، مع التركيز على مفردات التكفير والتخوين والترذيل لأي خطوة في اتجاه تقريب المسافات مع

[1] الكوت، البشير. "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا." 2018، ص96.

وعندما حاولت الطائرة القادمة من بنغازي الهبوط في مطار مصراتة وعلى متنها معيتيق، تم منعها من ذلك بتنفيذ مباشر من كتيبة ''الصم والبكم'' المقاتلة التابعة للواء الصمود في موضع بروك جمال قافلة السيد محمد مصدر سبق ذكرهالسنوسي مؤسس الطريقة الذي زارها آنذاك. وفي العام 1911 قامت القوات الإيطالية باحتلالها لأهمية موقعها الجغرافي. وتمركز بها قياديون مثل رمضان السويحلي الذي استلم من بعده دفة القيادة أخواه أحمد وسعدون، وقد كان الأخير ممن قادوا أو شاركوا في عدد من المعارك التاريخية المفصلية. وبعد الاستقلال عرفت المدينة ذات الحيوية الثقافية والسياسية حراكا شعبيا واجتماعيا دفاعا عن المسار الديمقراطي وعن شفافية الانتخابات، كما كانت متأثرة بالمد القومي في مصر الناصرية. وفي العام 1962 وجد فيها معمر القذافي ملجأ له كطالب تم طرده من مدراس فزان بسبب نشاطه المعارض. وبحسب رفيقه عبدالسلام جلود، فإن القذافي انتقل إلى مدينة مصراتة حيث واصل دراسته في المرحلة الثانوية، وحمل معه مشروعه الفكري والثوري والتنظيمي، وباشر في توسيع خلايا تنظيمه السري بين طلبة المنطقة من طلاب مصراتة والخمس وغيرهما من زملائه الطلبة، وهو ما جعل المدينة تتحول لاحقا إلى أكبر ساحة لتجمّع من كان القذافي يطلق عليهم صفة ''رفاق الفاتح''. ومنذ السبعينات من القرن الماضي عرفت مصراتة محاولات للتمرد ضد نظام القذافي لعل من أشهرها تلك وقعت في أغسطس 1975 والتي تزعمها عمر المحيشي الشركسي والذي كان أحد الضباط الوحدويين الأحرار وكان من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية، كما انضم عدد كبير من أبنائها المبتعثين إلى الخارج للدراسة الجامعية إلى جماعات المعارضة بجناحيها الراديكالي والليبرالي.وكذلك وبتاثير كبير من الجهات المتصارعة اكد الثوار خاصة في ذات المنذقة تمسكهم بالموقف ذاته وفي هذه الاثناء التي طالما كانت الحصن الواحيد الذي يظغط به الثوار على باقي الاطراف الاخرى والمتصارعة على حد سواء

وفي الأثناء، كانت تحظى باهتمام استثنائي خلال سنوات حكم القذافي مقارنة ببقية المدن الليبية حتى تم تكريس دورها كعاصمة اقتصادية للبلاد، وكمزود أساسي للدولة بالكفاءات الحكومية والإدارية والمالية والأكاديمية وبالمواهب الفنية والثقافية والرياضية، وبالمفكرين والخبراء والباحثين. ويشير بعض المحللين إلى علاقة القذافي بمصراتة على أنها كانت مثالا للتراجيديا الإغريقية، فقد انطلق منها وبمساعدة أهلها في مخططه للإطاحة بالنظام الملكي والوصول إلى السلطة. وكان من أقرب أهلها إليه من حاولوا الانقلاب عليه فانتهوا إلى حتفهم بسجن أبوسليم. وقد خصّها القذافي بامتيازات مالية وإدارية وقرّب منه عددا من أبرز أبنائها حتى أنه يكتنفه الغموض، ولا يزال مكان دفنه مع نجله المعتصم ووزيره للدفاع أبوبكر يونس جابر سرا يتكتم عليه بعض

أهل مصراتة، وإذا كان أكثر الناس عداء للقذافي من مصراتة، فإن أكثر الناس ولاء له ودفاعا عنه كانوا كذلك من المدينة ذاتها. لأنها عاصمة الاقتصاد، فمصراته اليوم قبلة للقوى الإقليمية والدولية الباحثة لنفسها عن منفذ للتعاون الصناعي والتجاري أو للاستثمار في ليبيا. ومركز صدارتها ليس بموقعها ومؤسساتها فقط وإنما كذلك بأبنائها المسؤولين والخبراء الفاعلين في مستويات القرار وفي مراكز النفوذ سواء بالعاصمة طرابلس أو بغيرها من المدن. وبحسب المراقبين، فإن مصراتة كانت ولا تزال القاطرة التي تجر وراءها الاقتصاد الليبي، فهي مدينة تتبنى مبدأ المبادرة الفردية، وتنحو نحو روحية الاقتصاد الحر، ويمارس نصف سكانها تقريبا العمل الخاص. ويرى بعض ناشطيها أن الاقتصاد هو الذي يؤثر على السياسة لدى أهلها، وأن المال والأعمال يسيطران على مجالات التفكير لدى أغلبية المصراتيين، ولذلك فإن أبرز الخبراء الماليين والمصرفيين والاقتصاديين ورجال الأعمال وكبار التجار يتحدّرون من المدينة. ويبدو أن علاقة مصراتة بالقذافي كانت قد ساءت منذ ثمانينات القرن الماضي بسبب سياساته الاشتراكية القامعة لمبدأ الملكية الفردية والمبادرة الحر. وإذا كانت شاحنات مصراتة المحملة بمختلف أنواع السلع والبضائع تتنقل في كافة أرجاء ليبيا، فإن اسمها يكاد يوجد في كل دول الجوار من خلال تاريخ من التواصل الاجتماعي نتيجة الهجرات التي فرضتها الظروف والأحداث على أهلها. ولعل من أبرز الشخصيات ذات الجذور المصراتية مؤسس تونس الحديثة الحبيب بورقيبة الذي يتحدر من قبيلة الدرادفة الكراغلية، وقد هاجر جده عبر البحر إلى تونس عام 1795 نتيجة ضغط سياسات القرمانليين التعسفية، والباهي الأدغم المتحدر من قبيلة يدّر بمصراتة وقد تقلد مناصب سياسية رفيعة كان أبرزها منصب الوزير الأول للحكومة التونسية. ويشير بعض المحللين إلى علاقة القذافي بمصراتة على أنها كانت مثالا للتراجيديا الإغريقية، فقد انطلق منها وبمساعدة أهلها في مخططه للإطاحة بالنظام الملكي والوصول إلى السلطة. وكان من أقرب أهلها إليه من حاولوا الانقلاب عليه فانتهوا إلى حتفهم بسجن أبوسليم. وقد خصّها القذافي بامتيازات مالية وإدارية وقرّب منه عددا من أبرز أبنائها حتى أنه جعل مقاليد مشاريع البناء والإعمار بين أيديهم، ومنهم الدبيبة وابن عمه علي الذي كلفه برئاسة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية سابقا، وانتهى قتيلا في 20 أكتوبر 2011 على يد بعض مسلحيها في موقف لا يزال يكتنفه الغموض، ولا يزال مكان دفنه مع نجله المعتصم ووزيره للدفاع أبوبكر يونس جابر سرا يتكتم عليه بعض أهل مصراتة، وإذا كان أكثر الناس عداء للقذافي من مصراتة، فإن أكثر الناس ولاء له ودفاعا عنه كانوا كذلك من المدينة ذاتها. أثير مصراتة السياسي والعسكري ضارب في القدم، علاوة على أنها شهدت في العهد العثماني الأول والثاني بناء أول زاوية للطريقة السنوسية، على الرغم من ذلك اعترف المجتمع الدولي بهذه الحكومة التي تسيطر عليها التشكيلات

المسلحة والجماعات الاسلامية والغير الاسلامية الذي تخص مناطق معينة دون غيرها على اساس جهوي في بعض الاحيان وقبلي، اثني في امور اخرى وبذلك رعت الأمم المتحدة اتفاقا معيبا أبرم في المغرب وكافأ الجماعات المسلحة التي هيمنت على الحكومة الجديدة في طرابلس وفي الحين ذاته عين مجلس النواب الليبي العشير "خليفة حفتر" قائدا عاما كرد فعل على انهيار الدولة ومسألة الأمن، تشهد ليبيا اليوم حربا أهلية وكما هو الحال في الحروب الأهلية الأخرى ما لم تتوصل الأطراف الى طرائق مبتكر وجادة لنزع سلاح الجماعات المسلحة الخاصة فلا أمل من تمكين الناس من التصويت ولا في انتخاب حكومة شرعية جديدة يمكنها اتمام المرحلة الانتقالية، ان الأزمة الليبية ليست قضية ثقافة أو قبلية بل أزمة فشل قيادة وانتقال فاقمها التدخل الخارجي وليس العنف في ليبيا ثقافيا بل سياسي والسؤال هو: كيف تبنى الثقة والمصالحة؟ لهذا البناء ثلاثة عوامل رئيسية[1]:

أولا: الاصلاح السياسي بين مختلف الفئات والمناطق؛ وثانيا: الرجوع الى التقاليد المحلية للمصالحة مثل مفاهيم الميعاد والصلح وجبر الخواطر بين القبائل المتناحرة ؛ وثالثا: انشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة تتيح العادات والتقاليد المحلية وسائل جيدة للمصالحة بين المجتمعات المحلية الليبية وقد حقق المجتمع الليبي نجاحات حين شرع اللجوء اليها في بعض الأحيان، غير أن نطاق التقاليد المحلية محدود من حيث تحقيق العدالة فلا يمكنه أن يعالج الصراعات التي يولدها عنف الدولة وسياستها وعلى ليبيا أن تتعلم من تجارب مختلفة مرت بها مجتمعات أخرى اتبعت استراتيجية العدالة بين مختلف المكونات الوطنية وإنشاء لجان الحقيقة والمصالحة على غرار أيضا الجمع بين الاستراتيجيات الثلاث في حالة ليبيا بالتداول لمدة ستة أشهر على الأقل قبل تقديم آرائها الى لجنة تنشأ لهذا الغرض، وبعد حل المشكلة الأمنية والاتفاق على التسويات الرئيسية ينبغي انشاء لجنة للحقيقة والمصالحة تتخذ من ليبيا مقرا لها وتستند الى التقاليد المحلية الليبية بقيادة علماء دين وشيوخ قبائل وأشراف في ليبيا فهذه 1946م عندما وافق شيوخ قبائل الحرابي وأعيان درنة على ما سمي "بميثاق الحرابي" وانتهت بموجبه نزاعات قبلية طويلة ظهرت خلال الفترة الاستعمارية، وساعدت اجتماعات المصالحة التي اجريت في أنحاء كثيرة من البلد على نزع فتيل النزاع بعد عام 2011م إلا أن من مكمن الضعف الرئيسي لاتفاقات الوساطة والمصالحة المحلية الليبية تتمثل في افتقارها الى السلطة والآليات التي تتأكد من الوفاء ببنود هذه الاتفاقات، وعلى الرغم من ذلك لابد من أن تستند اللجنة الجديدة الى التقاليد المحلية الليبية ولكن يمكن للأمم المتحدة أن توفر

[1] حمومة صباح. تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا وتأثيره على دول الجوار. جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص66.

خبرات مقارنة وأن تضطلع بدور استشاري وينبغي تنظيم اللجنة الليبية بحسب نسق المتطلبات الأساسية للإصلاح السياسي وبما يعطي جميع المواطنين المساواة القانونية والدستورية في ظل سيادة القانون عندئذ فقط يمكن للجنة أن تقبل طلبات العفو وتمنحه ولكن مقابل الاعتراف وتسجيل الحقيقة بشأن جرائم الماضي، وباختصار ليست الغاية من هذه الجهود هي الانتقام للموتى بل اعطاء فرصة جديدة للأحياء، كما استطاع المجتمع الليبي الصمود في ظل الظروف القمعية الصعبة واستعمار واستيطان وظروف اقتصادية سيئة وإبادة جماعية والحفاظ على بقائه يعود ذلك الى قيمة مؤسساته الاجتماعية التقليدية التي تجتمع فيها الشريعة الاسلامية والتحالفات المحلية والقدرة على المساعدة الذاتية والحكم الذاتي فهذه العوامل هي ركائز بقاء المجتمع الليبي في ظل انعدام حضور الدولة فان انتخابات 99 بلدية تعتبر بالشيء الايجابي بوصفه مجتمع يدير شونه الخاصة ويجب أن ترتكز دولة المستقبل في ليبيا على أدوار البلديات والتقاليد القديمة بالحكم الذاتي التي كانت سائدة قبل اكتشاف النفط وهيمنة الدولة الريعية[1].

المطلب الثاني: قبائل بنغازي في قلب المشهد السياسي الليبي

من مدينة مصراتة الواقعة شرق العاصمة طرابلس، انطلق وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، ونائب رئيس مجلس الرئاسي السابق أحمد معيتيق في رحلة إلى مدينة بنغازي. وعندما وصل إلى مطار بنينا، تحولت خطوات وتحركات باشاغا إلى حدث مهم داخل ليبيا وخارجها، فالرجل استطاع بالفعل اختراق الحاجز النفسي وكسر الجمود وهو على مرمى حجر من اللقاء الذي سيحتضنه فندق ''تيبستي''، والذي لن يكون المشير خليفة حفتر مجرد مشارك فيه، وإنما سيكون راعيه نظرا لنفوذه السياسي والاجتماعي والعسكري على إقليم برقة وعاصمته. أما أحمد معيتيق، فالوضع مختلف تماما بالنسبة له، حيث إنه يعتبر من سرب الحمائم في مصراتة ومن الشخصيات الهادئة والمسالمة والمدافعة عن فكرة التسامح والمصالحة، وقد كان له دور في حلحلة أزمة النفط عندما فتح جسورا للتواصل مع قيادة الجيش من خلال اجتماع بموسكو تلته جملة من المفاوضات الأخرى على أكثر من صعيد، ليتم في سبتمبر 2020 الإعلان عن إعادة ضخ الذهب الأسود بعد ثمانية أشهر من إغلاق الحقول والموانئ النفطية.و كانت مواقف معيتيق في أغلبها مؤيدة للحوار بين طرابلس وبنغازي، ومختلفة عن مواقف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، ومناقضة تماما لمواقف أمراء الحرب وقادة الميليشيات في مصراتة، وهو ما أعطاه جانبا كبيرا من القبول لدى قيادة الجيش وأنصارها. وعندما

[1] زيدي نسمة. الإنفلات الامني في النظم السياسية العربية ليبيا أنموذجا. مذكرة ذكتوراه، 2019، ص63.

أعلن عن وصوله إلى بنغازي تم تقبل الخبر على أنه كان منتظرا عكس خبر وصول باشاغا، بل إن أوساطا كثيرة في شرق ليبيا لا ترى مانعا من التحالف الكامل مع معيتيق ضمن أي مشروع لتقاسم السلطة في البلاد خلال المرحلة القادمة. لقاء ودي من مطار بنينا انتقل باشاغا ومعيتيق إلى فندق تيبستي، حيث كان المرشح الرئاسي خليفة حفتر في استقبالهما وعددا آخر من المرشحين، أبرزهم عارف النايض وعبدالمجيد سيف النصر والشريف الوافي.ووفق مراقبين، فإن اللقاء كان وديا وتوجه حفتر خلاله بالحديث إلى ضيوفه بكثير من الدفء. كما أن الجميع أبدى قدرة على استيعاب المرحلة والاتجاه نحو توافق على جملة من الأهداف السياسية للمرحلة القادمة.وأصرّ حفتر على أن يتولى باشاغا بنفسه تلاوة البيان الختامي الذي جاء فيه أن ''هذه المبادرة تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية للتعامل مع التحديات التي تمر بها بلادنا الحبيبة في هذه الأيام''، مشيرا إلى أن المبادرة تأتي ''احتراما لإرادة أكثر من 2.5 مليون ليبي من الناخبين، الذين ينتظرون الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية والبرلمانية''. وأعلن باشاغا الاتفاق على أن ''المصالحة الوطنية الجامعة فوق كل اعتبار، وأنها خيار وطني جامع لا تراجع عنه''، داعيا إلى استمرار التنسيق والتواصل وتوسيع إطار هذه المبادرة الوطنية لجمع الكلمة ولمّ الشمل واحترام إرادة الليبيين.

ولم يأت اللقاء من فراغ، فقد تم التمهيد له على أكثر من صعيد، لكن لحظة الحسم كانت من خلال وساطة قامت بها ستيفاني ويليامز المستشارة السياسية للأمين العام للأمم المتحدة المكلفة بالملف الليبي، والتي زارت الأسبوع الماضي مدينة مصراتة، حيث اجتمعت بباشاغا ومعيتيق ثم اتجهت إلى بنغازي، حيث كان لها لقاء مع حفتر تم التطرق فيه إلى ضرورة توحيد الجهود خلال المرحلة القادمة. ولم تعد واشنطن مستعدة لإضاعة المزيد من الوقت، كما أن التحولات في المنطقة كان لها بالغ التأثير في المشهد العام في ليبيا، فانتعاش العلاقات التركية – الإماراتية ومساعي أنقرة لطي صفحات الخلاف مع مصر والسعودية والانفتاح المتبادل بينها وبين شرق ليبيا، تشير إلى أن خطوات محسوبة جيدا يخطوها فاعلون سياسيون أساسيون لتأمين المرحلة القادمة دون إخلال بالتوازنات الإقليمية والدولية. وإذا كانت قيادة الجيش قد نفت الأسبوع الماضي الأخبار الرائجة حول زيارة أداها صدام حفتر، ابن خليفة حفتر، إلى إسطنبول، فإن تقارير عدة أكدت وجود جسور للتواصل بين ممثلين عن الرجل عن القوى في شرق ليبيا والسلطات التركية، بل إن هناك من المراقبين من يرى أن الزيارة الرسمية التي أداها وفد من مجلس النواب الليبي إلى تركيا، بقيادة فوزي النويري، واستقباله من قبل الرئيس أردوغان، لم تكن بمعزل عن التطورات الجارية، لاسيما من جهة إعادة النظر

في طبيعة الصراع القائم، فأردوغان لم يعد ذلك المندفع بقوة لدعم ومساعدة قوى الإسلام السياسي في المنطقة، ولا ذلك المهووس بشعارات الربيع العربي والمدافع عن مخرجاته خلال السنوات الماضية.

أظهر باشاغا وحفتر حالة من الرصانة السياسية، وأثبت كل منهما أنه قادر على المساهمة في التأسيس الفعلي للمرحلة القادمة ولم تأت زيارة الوفد البرلماني الليبي من فراغ، وإنما سبقتها تحركات منها إرسال رئيس مجلس النواب عقيلة صالح مبعوثا خاصا إلى أنقرة، والاجتماع الافتراضي الذي عُقد في أكتوبر الماضي بين لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي وعدد من أعضاء مجلس الأمة التركي، إضافة إلى دور لعبه وسطاء متعددون على أكثر من صعيد، وقناعة لدى الأتراك بضرورة حسم الخلافات حول الملف الليبي، وخاصة مع الجانب المصري، وإيجاد منطقة وسط لضمان مصالحهم على أن يكون ذلك بالتوافق بين مختلف الفرقاء. وعلينا أن ندرك أن هناك صلات وروابط ذات تأثيرات بالغة في العلاقة بين تركيا والوضع الليبي، وهي المتعلقة بالتجارة والاقتصاد وبدبلوماسية الصفقات والعمولات التي لا يستغني عنها أيّ من الفرقاء.

قيادة المرحلة القادمة[1]:

بعد اجتماع ‘‘تيبستي’’ غادر باشاغا نحو القاهرة، التي بات يحتكم على علاقات فيها منذ زارها في أوائل نوفمبر العام الماضي بحثا عن دعم مصري لترشحه أمام ملتقى الحوار السياسي لمنصب رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة.وخلال العامين الماضيين، اتجه باشاغا لاعتماد سياسة براغماتية بعد سنوات كان محسوبا فيها

العقود لتنظيم حملة علاقات عامة في الولايات المتحدة تقدّمه كرجل غرب ليبيا القوي القادر على فرض السلام وتحقيق المصالحة. لكن ما إن تم نشر صور اللقاء مع حفتر في بنغازي حتى أطلق تيار الصقور في مصراتة وأبواق الإخوان وحلفائهم هجوما شرسا على باشاغا، وقاد المعاقب دوليا وآمر ميليشيا ‘‘لواء الصمود’’ صلاح بادي حملة ضده، مع التركيز على مفردات التكفير والتخوين والترذيل لأي خطوة في اتجاه تقريب المسافات مع حفتر.وعندما حاولت الطائرة القادمة من بنغازي الهبوط في مطار مصراتة وعلى متنها معيتيق، تم منعها من ذلك بتنفيذ مباشر من كتيبة ‘‘الصم والبكم’’ المقاتلة التابعة للواء الصمود .

[1] الكف، محمد أحمد. "الهوية الليبية (دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية)." 2020، ص63.

خاتمة عامة

لا تزال في ليبيا القبيلة هي المكون الاساسي الذي يقوم عليه المجتمع وعلى مر التاريخ شكل هذا المكون في مختلف مفاصل الدولة . وباتت تمثل خاصة بعد الازمة المعروفة في توجيه الجهود الدولية الراغبة في التوصل الى وجود حل سياسي وقد لعبت خاصة القبائل الكبرى على مدار سنوات دورا في صناعة القرار السياسي الاجتماعي والامني . مايتم التوصل اليه هي ان القبيلة تمتلك نفوذا واسعا في المشهد السياسي الليبي وهي حاضرة في جميع الميادين على غرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك . يمكن ا تجذذر القبيلة في الوضع الليبي خاصة بعد 2011 جاء بعد نظام حكم ساد ما يقارب اربعة عقود ولم تستطيع الدولة بعد الثورة الليبية المزعومة مجابهتها بل زاد نفوذها وحدة صراعها الذي أصبحت تشهده القبائل فيما بينها فقد أصبحت تدفع بأبنائها لتولي مناصب قيادية عليا وأصبح هؤلاء الأبناء رهينة لدى القبيلة ونفوذ القبيلة . وقد بقت المؤسسات التي صنعها القذافي تحت اسم المؤتمرات واللجان الشعبية لإدارة أمور الدولة إلا أن تلك المؤسسات عجزت باكامل عن اداء اي وظيفة سوى تنفيذ رغبات القذافي و المصادقة على ما يطرحه ودون النظر لمصالح الشعب الليبي و حتى هذه المؤسسات عندما شعر القذافي بإمكانية السيطرة عليها قام بتشكيل جماعات أخرى تحت إسم اللجان الثورية وذلك بهدف إحكام سيطرته على مقدرات البلاد إلى جانب ذلك فإن تدهور الوضع الإقتصادي في ليبيا رغم الإصلاحات التي أقدم عليها القذافي عام 2003 لم تؤدي إلى تحسين الوضع في ليبيا لذا فمن الطبيعي ان تتولد المشاعر المطالبة بالتغيير السياسي و التي قادتها القوى المعارضة الليبية التي أخدت تمارس ظغوطاتها من أجل إنهاء حكم العقيد الليبي معمر القذافي و بالرغم من الجهود التي بذلها الإتحاد الإفريقي من خلال طرحه خريطة الطريق للحيلولة دون تصعيد الموقف الليبي إلا أنه أخفق في إقناع قوى المعارضة بها .

كما ما وصلت االزمة الليبية الى حد من التعقيد واصبحت تنذر بصراع اقليمي ودولي جديدومفتوح على الاراضي العربية وما لم يتم تدخل الاطراف الدولية الفاعلة لاسيما الولايات المتحدة و الامم المتحدة لانهاء هذا الصراع والانقسام الداخلي فان عواقبه ستكون مدمرة على الشعب الليبي ودول الجوار عامة . تبلورت الأزمة الليبية مع ظهور سلطات عدة أبرزها حكومتين هما حكومة فايز السراج ومقرها العاصمة طرابلس وهي حكومة معترف بها دوليا. أما الحكومة الأخرى فيتراسها عبدالله الثني ومقرها طبرق وتحظى بدعم الجنرال خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي. ومن أبرز فصول هذه الأزمة الاتفاق على مسودة اتفاق برعاية الأمم المتحدة، غير أنه بقي حتى الآن دون تنفيذ. ومرَدُّ استعصاء وصعوبة فهم المشهد الليبي، حسب الدراسات الرصينة عن القضية الليبية، أمور عديدة، أبرزها عوامل أربعة، نوجزها على النحو التالي:

الميراث الكارثي لحقبة الزعيم الليبي الراحل، معمر القذافي: وهو الذي ترك ليبيا دون مؤسسات حقيقية كما هو متعارف في جميع دول العالم. ذلك أن أربعة عقود من السياسات العبثية والارتجالية، في إبحار عكس التيار، جعلت أجيالًا من الليبيين لا ترى في السياسة غير العنتريات والمعارك الوهمية، والخطب الحماسية، أورثت أجيالًا من الليبيين هذا الخلط المريع بين الثورة والدولة و ضعف التجربة السياسية: حيث تم حل الأحزاب السياسية في أقل من شهرين من نشأة دولة الاستقلال في 19 فبراير/شباط 1952، وفي العام 1972 تم تجريم الحزبية(2) وسن قانون تنص مادته الثالثة على عقوبة الإعدام لكل من دعا الى إقامة تجمع أو تنظيم حزبي. الدولة الريعية: قبل حقبة النفط، كان معظم الليبيين يعيشون في القرى والنجوع والواحات بعيدين عن أي ارتباط بالدولة المركزية في الحواضر الشمالية. لكن الوضع اختلف تمامًا مع حقبة النفط مطلع ستينات القرن المنصرم؛ حيث سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي وأصبح المواطن معتمدًا بشكل كلي على الراتب والهبات والعطايا الدورية للدولة الريعية. ميراث البداوة: عمل الآباء المؤسسون على التأصيل المرحلي للدولة المدنية لنقل المجتمع الليبي من مرحلة البداوة إلى التحضر والتمدن، والمخرجات على ضعفها تشي بجهد لا يخفى لتمدين المجتمع الليبي في حقبة الملكية، وتم هذا في مقابل عملية الإبحار العكسي التي جذَّرها نظام القذافي حيث حرص طيلة عقود أربع على بَدْوَنَةِ الحواضر الشمالية لليبيا، وجعل البداوة بقيمها ومثلها تكتسح الشارع الليبي. من أبرز تمظهرات عقلية البداوة على المستوي السياسي أنها لا تقيم وزنًا لمؤسسات الدولة ولا تحفل بنظام التقاضي، واعتادت على أخذ الحق باليد وبالقوة.

قائمة المصادر والمراجع

- ابراهيم درويش، النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968).
- ابريل الموند و بن نهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر (بيروت: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1998).
- ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، تحقيق احمد حامد الطاهر، ط1، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004.
- ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).
- أحمد بوزارة، الانتماء القيلي وعلاقته بالانتخابات محليات 2012 بلدية عين فتاح (تلمسان) أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017.
- إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة: دراسات في المذاهب والنظم القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998).
- أم هاني حبشي وفايزة حذافي، تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور الجلفة 2017.
- آمال سليمان محمود العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة : محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 2008.
- أمير خرشانى وعادل بوكلوة، الأبعاد السياسية الظاهرة القبلية في المجتمعات العربية دراسة حالة اليمن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014.
- برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995).
- بن بوب محمد، الدولة والقبيلة في الجزائر.
- بو طالب محمد نجيب، الأبعاد السياسية الظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، " المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (مع الدوحة) (2011).
- بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- الجابري محمد عابد، فكر ابن خلجون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربي، ص1994.

- جان مارك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، تر. جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 1975).
- الجميلي رشدي، تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الاسلامية، ط2، بغداد، مطلعة الرصافي، 1976.
- دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012، المادة 17 والمادة.
- رعد صالح الأتوسى، التعددية السياسية في عالم الجنوب (عمان: دار مجدلاوي، 2006).
- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1991).
- سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث،" في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، السيد حسين وأخرون (محررين) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة ورقة قدمت إلى المجتمع المدني.
- صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014.
- طيبي غماري، الهوية في العمل في المرحلة الراهنة للمجتمع الجزائري، دراسة حالة.
- الظاهري، محمد محسن، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ط1، مكتبة مدبولي، 2004.
- عبد الرحمان هزيل، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011_2017، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017.
- عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العري،" ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي.
- عبد الله محمد الغذامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).
- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

- عزمي بشارة، في المسألة العربية (مقدمة لبنان عربي ديمقراطي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا – مالطا: دار ELG A،1996.
- عيسى رمضان القبالاوي، بدايات التخلف في الوطن العربي. أمثلة تطبيقية من ليبيا، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005.
- فاتن أحمد برهم الجرف، ازمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا (20102015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة 2017.
- فاطمة مساعيد، التحول الديمقراطي وآلياته، في: الانتخابات والتحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، تحرير: يوحنية قوي وآخرون، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2012.
- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980.
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987).
- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع. 167 (1993).
- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة: النظرية والنظم السياسية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001).
- محمود أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية. مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس: دار الرواد، الطبعة الأولى 2012.
- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية (بيروت: دار النهار للنشر، ط. 2، 1977).
- مينو جان، تر: بهيج شعبان، الجماعات الضاغطة (بيروت: منشورات عويدات، 1971).

_ ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

_ نصيرة عليلي، إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري_تيزيوزو، 2016.

_ الهواري بلعباس، المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية (دراسة نظرية تطبيقية مقارنة) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2010.

_ وليد فكري، ادعاء الانتساب إلى آل بيت النبي محمد والحق إلهي في الحكم. culture/com.raseef22://http . 16/ 1/2

_ يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر رسالة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

_ اليكسيس ديتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، تر. أمين مرسي قنديل، ج. 1 (القاهرة: دار كتابي، 1984).

التقرير الجزيرة حول المجلس الانتقالي في ليبيا، تم استرجاعه في سبتمبر (2020 من الموقع: https://www.google.com/search

_ (Tamashek Cultural Orientation, Technology Integration Division, October 2011.

_ Bernard Brown, Roy Macridis, Comparative Politics, Note and Reading (1996), p. 199.

_ Carlton Crode, Introduction to Political Science (Tokyo: M.C. Graw-Hill, 3rd ed. 1976)..

_ Chantal Mouffe, Gramsci and Marxist Theory (London: Rout Ledge and Kegan Paul, 1979)..

_ F iner, S. The Theory and Practices of Modern Government, London, 1967..

_ http://fieldsupport.dliflc.edu/products/Tamashek/co_tt/tamashek.pdf

_ Jean Charlot, les Partis Politiques (Paris: Armand Colin, 1971),.

_ Maurice Duverger, Sociologie de la Politique (Paris: Presses Universitaires des France, 1973)..

_ Mohammed Boukhobdza, L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie, de l'ordre tribal en désordre colonial.O.P.U. Alger, 1982..

_ Moodie, G. Opinions, Publics and Pressure Groups, George allen and Unwin, London, 1970..

_ Noah A. Rosenberg and Others, Distinctive genetic signatures in the Libyan Jews, PNAS , January 30, 2001, vol .

_ Raymond Aron, Démocratie et Totalitarisme (Paris : Collection Gallimard, 1965)..

_ www.revues.univ.orgla.dz

_ Yves Meny, Idéologie, Partis Politiques et Groupes Sociaux (France: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1989).2012 الدولية للمترجمين واللغويين العرب، 17 نوفمبر

- أصل كلمة كرغل، الجمعية. http://www.wata.cc/forums/showthread.php
- موقع الجزيرة، التبو قبائل، http://www.aljazeera.net/encyclopedia. 2016 /5/ 25